حوليات آداب عين شمس المجلد 52 (عدد أكتوبر – ديسمبر 2024)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

استراتيجيات التعاون الدولي لضمان الامن الإنساني في مرحلة ما بعد كورونا

دنيا جواد مطلك*

كلية العلوم السياسية جامعة بغداد
doniagawad764@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2024/08/28
تاريخ قبول البحث: 2024/09/04
تاريخ النشر: 2024/12/30

المستخلص:

على الرغم من ان الامن يمثل قيمة جوهرية للأفراد والـدول،وعلى الرغم من إن جذوره الفكرية متجذره في علم العلاقات الدولية والتنظيم الدولي، الا إن تعريفه لم يحظ باتفاق الباحثون والاكاديميون، بسـبب تبـاين الـرؤى والمدارس الفكرية التي عرَّفته،حيث ركزت كل مدرسة منها على مستوى من مستويات الامن،لتبتدأ بأمن الفرد والمجتمع وصولا الى الدولة والامن الدولي. ومع مطلع القرن الحادي والعشرين ونهاية الحرب الباردة ومن ثـم احـداث سبتمبر شهد النظام الدولي تطورات جذرية متسارعة بلـورت الكثيـر مـن المفاهيم المستحدثة استجابة للمتغيرات السياسية والاقتصادية والتكنلوجية التي شهدتها البيئة الدولية، تمثل أهمها بمفهوم الامن الانساني الذي يفيد في ابسـط معانيه تحرر الانسان من الخوف والحرمان والتغييرات الاقتصادية والسياسية المفاجئة التي قد تحرمه من حقوقه الطبيعية في البقاء والعيش بأمان، وتلبيـة احتياجاته الأساسية، او قد ترتب انتهاكا لحقوقه وحرياته الأساسية.

وعليه تهدف هذه الورقة البحثية الى تعريف مفهوم الامن الانسـاني الذي يتداخل مع مفاهيم مقاربة مثل الامن المجتمعي والتنمية البشرية،فضـلا عن حقوق الانسان وابعاد الامن القومي وغيرها من المفـاهيم ،لا سـيما وان صعوبة الاتفاق على تعريفه وتحديد مرتكزاته ومهدداته حالـت دون الاتفـاق على استراتيجيات تعاون متعددة الأطراف لضمانه على الـرغم مـن تعـدد تحدياته في ضوء تنامي آفاق العولمة الاقتصادية والسياسية والأمنية،فضـلا عن الآثار التي رتبتها الثورة الرقمية على معطيات الزمان والمكان ووسـائل وطرق التواصل بين الافراد والجماعات والدول، بشكل متزامن مـع تنـاقص الموارد الطبيعية ونضوب المياه العذبة وتأثر سلاسل النقل الاقتصادي بسـبب

الحروب والصراعات التي اندلعت مع تداعيات جائحة كورونا،مما يعني تداخل التحديات التقليدية والمتمثلة بالتحديات العسكرية والاقتصادية مع نظيراتها غير التقليدية والتي تشمل انتشار الأوبئة والفايروسات وتداعيات التغيير المناخي، فضلا عن التحديات السيبرانية والذكاء الاصطناعي التي تهدد المنظومة القيمية للمجتمعات،بالإضافة الى الفقر وتفشي نشاط التنظيمات الإرهابية والجرائم المنظمة وغيرها من التحديات التي تتطلب ادراك واضح لمضامين الامن الانساني لترصين استراتيجيات تعاون عابر للحدود لضمانه، لاسيما بعد تجاوز جائحة كورونا التي اظهرت تحديات من نوع آخر لا تستطيع الدول التصدي لها بشكل منفرد.

واستنادا الى ما سبق ركزت هذه الورقة البحثية على تعريف الامن الانساني وفقا للمدارس الأمنية النقدية وتمييزه عن المفاهيم المقاربة وتحديد ابعاده والتطرق لمرتكزات استراتيجيات التعاون الدولي متعدد الأطراف لضمانه من التحديات العالمية المشتركة،ويتمثل اهم ما اوصت به الدراسة بالعمل للارتقاء بمستويات معيشه الافراد وضمان حقوقهم الطبيعية المتمثلة بحقهم في البقاء وتلبية احتياجاتهم الأساسية واستثمار الثروات الطبيعية لدولهم في ظل حكم رشيد يضمن حقوقهم الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية،فضلا عن وضع استراتيجيات تضمن مصالح الدول الخارجية وتسوية خلافاتها عبر وسائل التسوية السلمية التي اقرها ميثاق الأمم المتحدة.

الكلمات المفتاحية :- امن انساني، استراتيجيات، تعاون، تحديات، حكم رشيد، فقر.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2024.

المقدمة :- يمثل الامن المرتكز الرئيس لبقاء الافراد والجماعات والدول، وعلى الرغم من جذوره التاريخية الممتدة في نظريات العلاقات الدولية ومقاربات التنظيم الدولي والقانون الدولي، الا انه ما زال يثير الكثير من الإشكاليات الجوهرية حول مفهومه وابعاده ومستوياته، لا سيما بعد ظهور تحديات غير تقليدية تتجاوز الحدود الوطنية للدول وتهدد الانسان بشكل مباشر، مما حال دون قدرة الدول على التصدي لها بمفردها، في ضوء التقدم التكنلوجي المتسارع لوسائل الاتصال التي قاربت الحدود والمسافات بين الافراد والدول، فضلا عن تنامي آفاق العولمة،وثورة النانو التي بدأت تهدد المنظومة القيمية للمجتمعات وتنال من هويتها الحضارية، بالإضافة الى تفجر الصراعات الداخلية لاعتبارات اثنية او قومية او دينية او عرقية وتزايد الحروب والتنافس الدولي بكل اشكاله في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتزايد الازمات الاقتصادية التي رتبت تفشي الفقر وما يرتبه من تداعيات على الافراد تحول دون تلبية احتياجاتهم الأساسية، بالإضافة الى التحديات البيئية، كل تلك التحديات أسهمت في تبلور مفهوم الامن الانساني بشكل مستقل ومتميز عن الامن القومي،حيث عرفته المدارس النقدية للعلاقات الدولية بوصفه الانعتاق والتحرر من الخوف والعوز لا سيما في أوقات الحروب والكوارث الطبيعية والبيئية ، فضلا عن حماية الانسان من الحرمان الاجتماعي والسياسي واي انتهاكات لحقوقه، او اية تغييرات اقتصادية او سياسية مفاجئة لا تراعي فيها هذه الحقوق.

اولا :-اهمية البحث :- تتمثل أهمية الورقة البحثية في ما يأتي :-

1. الاهمية العملية :- تتمثل الأهمية العملية للدراسة في انها تحاول الارتقاء بالوعي الجمعي لمجتمع الباحثين والطلبة في العلوم السياسية بمفهوم الامن الإنساني والتحديات الخشنة والناعمة التي تهدده واستراتيجيات مواجهتها، وقد تشكل مثل هذه المواضيع إطارا إرشاديا لصانع القرار من أجل تقييم المخرجات الوظيفية للمؤسسات الحكومية تجاه بيئتها الداخلية والخارجية لضمان الامن الإنساني الذي يضمن بالضرورة استقرار الدولة وامنها ، لا سيما وان ضمان الامن الإنساني يتطلب صياغة استراتيجيات شاملة..
2. الأهمية النظرية :- تتمثل برفد مكتبة العلوم السياسية العراقية والعربية ببحوث للتعريف بالأمن الإنساني وتمييزه عن المفاهيم المقاربة مثل التنمية البشرية والامن المجتمعي ،لا سيما وانه يمثل انتقاله نوعية في تعريف الامن،اذ انتقلت الدول في ضمان امنها القومي من صياغة استراتيجيات تركز فيها على الابعاد العسكرية الى صياغة استراتيجيات شاملة تركز فيها على تحرر الافراد من ايه مهددات أخرى مثل الفقر وانعدام فرص العمل المناسبة والتعليم وتداعيات التغيير المناخي وتزايد نشاط الفواعل المتطرفة مثل التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة وغيرها من التحديات لضمان ما يعرف بالأمن المستدام ،أي بشكل دائم ،مهما طرأت أي متغيرات سياسية او اقتصادية او اجتماعية مفاجئة.

ثانيا :-اهداف البحث:- تهدف هذه الورقة البحثية الى ما يأتي:-

1. تعريف مفهوم الامن الإنساني وتمييزه عن المفاهيم المقاربة،وفقا للنظريات النقدية.
2. تحديد ابعاد الامن الإنساني ومهدداته.

3. البحث في استراتيجيات التعاون متعدد الأطراف لضمان الامن الإنساني، لا سيما في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.

ثالثا:- مشكلة الورقة البحثية :- وتتمثل مشكلة البحث في تحليل ومعالجة اهم التحديات التي تفرض نفسها على اجندة الامن الانساني في ظل بيئة دولية مضطربة تتداخل فيها الادوار الاقليمية والدولية ومناطق النفوذ للقوى الفاعلة في النظام الدولي، لاسيما وإنها تتزامن مع ظهور ازمات خانقه كالفقر والبطالة المتفشية بين أفراد المجتمع وعدم الاستقرار السياسي، والازمات الامنية والاقتصادية ، فضلا عن انتشار ظواهر سلبيه مثل الجريمة المنظمة والارهاب والعنف لذا سيحاول البحث الإجابة عن الأسئلة الآتية :-

1. ما المقصود بالأمن الإنساني ؟ وكيف يمكن تمييزه عن المفاهيم المقاربة ؟.

2. ما هي ابعاد الامن الإنساني ومهدداته ؟.

3. ما هي اهم استراتيجيات التعاون دولي متعدد الأطراف للتصدي لمهددات الامن الإنساني؟.

رابعا :- فرضية الورقة البحثية :- ترتكز الورقة على افتراض مؤداه (كلما استطاعت الدول التوافق على استراتيجيات تعاون دولية متعددة الأطراف لمواجهة التحديات العالمية المشتركة كلما استطاعت ضمان الامن الإنساني في دولها).

خامسا :- مناهج المخطوطة البحثية :- تم اعتماد بالمنهج التاريخي التجريبي والاستنباطي والاستشرافي.

سادسا :- هيكلية الورقة البحثية :- تنقسم الدراسة الى ثلاثة مباحث تتمثل بالاتي :-

- المبحث الأول :- الامن الإنساني بين الاصطلاح والتنظير.
- المبحث الثاني :- خصائص الأمني الإنساني وابعاده ومهدداته.
- المبحث الثالث :- استراتيجيات الامن الإنساني في اطار التعاون متعدد الأطراف.
- الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول :- الامن الإنساني بين الاصطلاح والتنظير :- على الرغم من إن البعض يرى ان الامن الانساني مجرد مفهوم أخلاقي لا يرتكز على تشريع قانوني، إلا إن المتغيرات الدولية التي عصفت بالنظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ومن ثم احداث سبتمبر من عام 2001 غيرت الكثير من المفاهيم، بسبب تبلور الكثير من الظواهر الاقتصادية والتقنية والعسكرية والاجتماعية والبيئية والحضارية التي هددت الافراد بشكل مباشر، مع تفجر الصراعات الداخلية(فريدة ،2004، ص 35)،وعولمة الصراعات المسلحة تمثل أهمها بالصراعات اللامتماثلة التي تزامنت مع ثورة الذكاء الاصطناعي وتقنيات النانو التي قربت بين الافراد والجماعات والوحدات الدولية وهددت المنظومة القيمية للمجتمعات الإنسانية،فضلا عن ظهور تحديات جديده هددت الوجود الانساني ككل لا تستطع الدول مواجهتها بشكل منفرد مع التأكل النسبي لحدود الدولة القومية في ظل تنامي آفاق العولمة وتشابك المصالح الإقليمية والدولية وندرة الموارد الطبيعية وتفشي الامراض والاوبئة والتغييرات المناخية،تزايدت آثارها بعد جائحة كورونا عام 2019. اذ أسهمت هذه

المعطيات في تبلور الكثير من المفاهيم السياسية، واهم هذه المفاهيم تمثل بمفهوم الأمن الانساني الذي ظهر مع نهايات القرن الماضي بعد ان كان يعد احد ابعاد الامن القومي. فما هو الامن الانساني ؟ هل هو مستوى من مستويات الامن القومي او الدولي ؟ كيف عرفه الباحثون ؟ وكيف فسرته نظريات العلاقات الدولية؟ هذا ما سيتناوله هذا المبحث في مطلبين سيعَّرف الأول منهما الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الأمن الانساني، فيما يوضح الثاني المقاربات الفكرية لهذا المفهوم الحديث نسبيا.

المطلب الاول:- الدلالات اللغوية والاصطلاحية لمفهوم الامن الإنساني :- على الرغم من أهمية مفهوم الامن الإنساني وتعدد الدراسات التي تعرضت لهذا المفهوم، الا انه لايزال مفهوما غامضا لم يتفق الباحثون على تعريفه بسبب تعدد المدراس الفكرية التي حاولت الاقتراب منه.

فالأمن لغة يفيد التحرر من الخوف(دير،2013،ص10) وهو مرادف للسلام والاستقرار والطمانينة(ثجيل ،2016،ص326)،ما يجعله المرتكز الرئيس لضمان حياة الانسان والمجتمعات عبر العمل لإحلال الأمان والسلام النفسي والجسدي من اي تهديد للوجود والبقاء(الموسوعة السياسية، شبكة المعلومات الدولية ، 2020).اذ جاء في القرآن الكريم (ادخلوها بسلام آمنين)(القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية 46)، وقوله تعالى (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة)(القرآن الكريم،سورة النحل،الآية 112)، وهو ما يعني ضمان الحياة الامنة المستقرة والبقاء،عبر توفير كل متطلبات واحتياجات الانسان الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والأمنية، وقد دأبت المجتمعات الإنسانية منذ فجر التاريخ على العمل لضمان أمن افرادها وحقهم في البقاء والوجود(الكعبي،2014،ص10).

ويفيد الامن اصطلاحا حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة اجنبية وفقا لتعريف دائرة المعارف البريطانية(عبد الحميد، 2017، المركز العربي الديمقراطي)، او بوصفه غياب التهديد وامتلاك القدرات والأدوات لمواجهة الخطر واحتوائه،او انه يعني حماية القيم العليا للدولة من التهديد(فريدة، 2018، ص756). اذ يعرفه هنري كيسنجر بوصفه سلسلة من التدابير الى تتخذها الدولة لضمان حقها في البقاء والاستمرار(الموسوعة السياسية ، شبكة المعلومات،2020). وقد تواتر استخدام مفردة الامن في ادبيات العلاقات الدولية بعد عام 1946 حيث أنشأت الولايات المتحدة مجلس الامن القومي الأمريكي للنظر في قضايا والامن القومي والسياسية الخارجية الامريكية في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان(قناه الجزيرة،شبكة المعلومات الدولية، 2024).

ولمَّا كان الامن يمثل الشغل الشاغل لصناع القرار والتخطيط الاستراتيجي في الدول لضمان البقاء والاستمرار، تبلورت الكثير من التحديات العالمية غير التقليدية، وتعددت الاتجاهات الفكرية في الدراسات الأمنية عموما، ففي الوقت الذي ركز فيه الباحثون على الابعاد الاستراتيجية للأمن في المقاربات الواقعية باتجاهاتها الفكرية المتعددة في عقد

الثمانينات من القرن الماضي(قسوم ، 2018،ص7وص8)،حيث تم ربطه بقضايا السيادة الوطنية والاستقلال ومحصلة القدرات التي تملكها الدول لضمانه واهمها القدرات العسكرية (السيد، 2023، ص128)، للتصدي للتحديات الخشنة للدولة. ركز آخرون على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية في المقاربات الليبرالية باتجاهاتها الفكرية المختلفة، ومن روادهم روبرت ماكنمارا الذي عرف الامن بوصفه جوهر التنمية(السيد،2023،ص128)،حيث ركز انصار هذا الاتجاه على الارتقاء بالقدرات الاقتصادية للدول لتحقيق الرفاهية والحد من الثغرات الأمنية التي قد يستثمرها العابثون بالأمن أيا كانت اتجاهاتهم ونواياهم، والتصدي للتحديات الناعمة.

ومع نهايات الالفية الثانية وانتهاء الحرب الباردة ومن ثم تبلور التهديدات الإرهابية التي أصبحت فاعلا لا متماثلا ومتطرفا عابرا للحدود،فضلا عن تزايد التحديات المناخية، ظهرت المقاربات النقدية للأمن التي نقلته الى اتجاهات معرفيه جديدة تمثلت في المساعي الحثيثة للدعوة الى أمننة الوجود والبقاء عموما، وكان من نتاجات هذه المقاربات تبلور مفهوم الامن الإنساني الذي تتداخل ابعاده مع الكثير من المفاهيم مثل حقوق الانسان والتنمية البشرية والتنمية المستدامة والامن المجتمعي.

فعلى الرغم من ان الامن الإنساني كان يدرج ضمن مقاربات الامن القومي للدول منذ عام 1840عندما تأسست اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وعلى الرغم من ان الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 واتفاقيات جنيف أشارت الى بعض مضامينه الا ان الاستخدام الاكاديمي الفعلي لهذا المصطلح جاء على يد (دبليو آي بلاتر) في مؤلفه (الامن الإنساني : بعض التأملات)عام1966 (عبد الله،2016،ص151) ،ثم تواتر استخدامه في عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي(عبد الله،2016، ص151) ،حتى جاء تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1994 ليعرف الامن الإنساني بوصفه حماية الناس من التحديات غير التقليدية مثل الفقر وانتشار الأوبئة والامراض، والتغير المفاجئ في الحياة او العمل(عبد الله، 2016،ص154). فبعد ان كان الامن يفيد التحرر من الخوف انتقل الى المفهوم الاوسع ليفيد التحرر من الحاجة والعنف أيا كان شكله ومصدره ، والارتقاء بأوضاع الناس الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية والأمنية(جبر،2009،ص193)، لتأتي المقاربة النقدية وتعطي الامن الإنساني مقاربة أوسع من المقاربات الواقعية والليبرالية التقليدية(فريد، 2018،ص758).

واجمالا عرف (لويد اكسورد) الامن الإنساني بوصفه غياب التجاوزات التي تنتهك الحقوق الأساسية للأفراد(فريدة،2018،ص758)، في ما عرفَّه (بول هنيبيكر) بوصفه ضمان امن الافراد من التحديات العسكرية وغير العسكرية، وبأنه مكملا للأمن العالمي، لكنه ليس بديلا عن الامن القومي، ويعرفه آخرون بوصفه أمن الإنسان في كل

مكان من خلال انعتاقه من كل التحديات والتهديدات المحتملة حاضرا ومستقبلا(أزروال،2016،ص6-ص7). ما يعني انه يتضمن امن الانسان في كل مجالات الحياة، ليشمل كل مستويات وابعاد الامن الشاملة (فؤاد،2016،ص2)، أي انه يحمي جوهر الحياة من التحديات التقليدية وغير التقليدية، وتهيئة بيئة تنموية مستدامه بأبعاد اقتصادية وعسكرية وسياسة واجتماعية تمكن الانسان من تجاوز الصعوبات(عبد الله،2016،ص152)،وعدم التعرض لتغييرات مفاجئة قد تسلب امنه وامانه.

وقد تبلور هذا المفهوم عبر مبادرتين دوليتين،تمثلت الأولى بالمبادرة اليابانية،التي عرفت الامن الإنساني بوصفه التحرر من الخوف والعوز،اعتمادا على تقرير لجنة الامن البشري التابعة للام المتحدة عام 2003 ، والتي مول نشاطاتها الحكومة اليابانية آنذاك ، ليفيد امن الافراد من كل التحديات اليومية التي تهددهم ،مثل التحديات البيئية والجريمة المنظمة ونشاطات التنظيمات الإرهابية وانتشار المخدرات والاوبئة والفقر وغيرها من المهددات، في ما تمثلت الرؤية الثانية بالرؤية الكندية التي عرَّفت الامن الإنساني بوصفه التحرر من التهديد الذي يواجه الافراد في حياتهم اليومية مثل انتشار المخدرات والالغام الأرضية والعنف والتطرف الديني والبيئي، وتفشي ظاهرة الجنود الأطفال وغيرها من التحديات(أزروال،2016،ص7).

ثم جاءت اسهامات الخبير الاقتصادي الباكستاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي محبوب الحق لتحدد مجموعة من مهددات الامن الإنساني والمتمثلة بالإرهاب والفقر والمخدرات وهيمنة الشركات العابرة للحدود والتي تمثل مصالح القوى الكبرى في النظام الدولي على حساب مصالح دول عالم الجنوب، والتي لا يمكن التصدي لها الا عبر عمليات اصلاح مؤسساتية دولية كبرى تشمل أداء المؤسسات الدولية الأهم مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والتعمير(صبحي،2020، ص140)، لتأتي مكمله لمقاربات مفكرين آخرين ربطوا بين الامن الإنساني والتنمية والدعوة الى إصلاح المؤسسات الدولية التي نشأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية لتكون اكثر استجابة لمتغيرات القرن الحادي والعشرين،لا سيما تلك المتعلقة بتسوية النزاعات المسلحة تسوية سلمية، ونزع السلاح وإصلاح اتفاقات التجارة متعددة الأطراف لترتكز على أساس المصالح المتبادلة بين الدول كبيرها وصغيرها دون تمييز(جبر،2009،ص192).

وعليه يمكن القول ان مفهوم الامن الإنساني مفهوم شامل وله ابعاد متعددة، فهو يعني انعتاق الانسان وتحرره من كل الضغوط والاكراهات المفاجأة مما يفقده الأمان والطمأنينه، حيث يهدده مزيجا من التحديات غير التقليدية مثل الفقر والجوع وتزايد نشاطات جماعات الجريمة المنظمة والتنظيمات الإرهابية والعنف وانتهاكات حقوق الانسان، وتزايد هيمنه الدول الكبرى في النظام الدولي على مخرجات الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، فضلا عن التحديات السياسية والعسكرية و الأمنية ،والتي اكدها تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1994(فؤاد،2016،ص5). في ما أشار الامين العام الأسبق للأمم المتحدة (كوفي عنان) الى بعض متطلبات ضمان الامن الإنساني مثل ترسيخ أسس الحكم

الرشيد،توفير فرص التعليم والعمل المناسب والرعاية الاجتماعية والصحية للمواطنين والامن الغذائي دون تمييز وتحقيق تنمية مستدامة تضمن حقوق الأجيال القادمة من الثروات ، مع ضمان المشاركة في القرار السياسي والثروات دون تمييز(فؤاد،2016،ص7).

وعلى الرغم من التقارب الكبير بين مفهومي الامن الإنساني والتنمية البشرية، اذ ان كلاهما يركز على الانسان الا ان هناك بعضا من التمايز بين المفهومين(عبد الله ،2016،ص154). حيث عرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية بوصفها الارتقاء بالقدرات البشرية والانتفاع منها(احمد،2019،ص54)،او تنمية الانسان واشباع احتياجاته المادية وغير المادية مع ضمان حقوق الأجيال الحالية والقادمة من الثروات والفرص(جبر،2009،ص 195–ص197)، في ما يفيد مفهوم التنمية البشرية المستدامة نمطا متقدما من استثمار الموارد البشرية والطبيعية، وتلبية الاحتياجات المادية والمعنوية للأجيال الحالية والقادمة(مطلك،2022،ص 126) ،وهذا ما لا يمكن تحقيقه الا عند تحرير الانسان من كل اشكال الخوف والاحتياج ،فبدون بيئة آمنه مستقرة لا يمكن ان تتحقق التنمية البشرية، اذ ان كلا منهما يؤدي الى الاخر.

وعلى الرغم من التشابه الكبير بين مفهومي الامن الإنساني والامن المجتمعي الا ان هناك تمايزا بين المفهومين،فالأمن المجتمعي هو احد اهم مرتكزات الامن الإنساني او قطاعاته(جميلة،2016،ص104)،طالما يركز مفهوم الامن الإنساني على التحديات التي تواجه الافراد في المجتمع. ويعرفه البعض بوصفه الاستراتيجيات التي تتخذها الدولة او الحكومة لحماية المجتمع من أي تحدي او تهديد مهما كانت طبيعته او مصدره او انه يفيد حالة الطمأنينة التي يستشعرها افراد المجتمع والناتجة عن تلبية احتياجاتهم المادية وغير المادية(مطلك،2024،ص27)، و يتمثل اهمها بالحفاظ على منظومتهم الفكرية والقيمية وهويتهم الاجتماعية التي تميزهم عن المجتمعات الأخرى(جميلة،2016،ص104)، اذ ينتهي وجود الجماعات والافراد والدول بضياع هويتهم الاجتماعية.

<u>المطلب الثاني :– المقاربات النظرية للأمن الإنساني :–</u> على الرغم من إن المقاربات الفكرية للأمن الإنساني تجذرت ونشأت في نظريات العلاقات الدولية والقانون الدولي العام(يوسف ويازجي،2012،ص525) ،الا انه يعد مفهوما حديث نسبيا. اذ تطور مفهوم الامن تبعا لتغير معطيات البيئة الدولية وتطورها من مرحلة الى أخرى ليشهد انتقالات نوعية عديدة منذ ظهور الدولة القومية، ركزت فيه الدول على ضمان امنها القومي أولا(رجب،2023،ص345)،من خلال التركيز على المفهوم الصلب للأمن وعبر اعتماد مجموعة من الاستراتيجيات العسكرية والأمنية،ثم اتجهت الى العمل الجماعي لضمان امنها جميعا في نظام عصبة الأمم والأمم المتحدة عبر توظيف مجموعة من الاستراتيجيات والوسائل القانونية والعسكرية الجماعية ضمن ما عرف بنظام الامن الجماعي وصولا الى تبلور مفهوم الامن الانساني في السنوات

الأخيرة من القرن الماضي،والذي ركّز على المفهوم الناعم للأمن، لتتواتر التصورات والدراسات عنه في السنوات اللاحقة استجابة للتحديات غير التقليدية، والتي أصبحت السمة الرئيسة للبيئة الدولية. حيث عرفت اللجنة الدولية المعنية بالسيادة والتدخل التابعة للأمم المتحدة في تقريرها لعام 2001 الامن الانساني بوصفه تأمين متطلبات السلامة البدنية للأفراد في مجتمعاتهم الداخلية ، وضمان مستوى من الرفاهية الاقتصادية،وحرياتهم الأساسية والتصدي لأي تهديد او انتهاك لحقوق الانسان(يوسف ويازجي، 2012،ص527).

وعلى الرغم من ان اغلب نظريات العلاقات الدولية القت الضوء على بعض معطيات الامن الإنساني وضمن تصورات الامن القومي للدول والتي تمثل أهمها بالمقاربات الوضعية للنظريات الواقعية باتجاهاتها الفكرية المختلفة والليبرالية بمدارسها الفكرية المتباينة، الا ان من رسخ مفهوم الامن الإنساني بالتعريف الذي طرحته الأمم المتحدة تمثل بالمقاربات النقدية في النظريات ما بعد الوضعية للعلاقات الدولية في عقد التسعينيات في مؤلفات (كين بوث) و(مايكل وليامز)و(كيث كروز) وغيرهم من رواد المدارس النقدية للأمن(الزيدي وسلام ، 2022، ص15)،والتي اكدت على ان الأولوية لتعريف الامن تتمثل بالأفراد الذين باتوا يواجهون تحديات غير تقليدية في ظل اتساع افاق العولمة وما رتبته من تآكل السيادة القومية للدول، فضلا عن التطور المتسارع في وسائل الاتصالات والاتصال، اذ بات الافراد يواجهون تداعيات انقسام المجتمعات في الداخل والصراعات العرقية والقومية فضلا عن تفشي الأوبئة والامراض وتحول الإرهاب الى خطر مشترك يواجه كل الدول بدون استثناء(الزيدي وسلام ، 2022، ص11).

وفي العموم ارتكزت المقاربات النقدية للأمن الإنساني على اربعة مدارس تمثلت بكل من الاتجاهات الفكرية لكل من المدرسة النقدية لفرانكفورت وأبريستويث وكوبنهاغن ومدرسة باريس، لتنتقل الدراسات الأمنية الى ابعاد أخرى لم تكن الاتجاهات التقليدية للأمن والمتمثلة بالنظريات الوضعية واهمها الواقعية بمداخلها الفكرية المتعددة والليبرالية بتصوراتها المختلفة تؤكد عليها.

فالمقاربات النقدية للأمن في مدرسة فرانكفورت ابتداءا تختلف عن ما طرحته النظريات التقليدية. حيث يؤكد (كين بوث) على ان الامن يجب ان يشمل الجميع،وان الدولة ليست الفاعل الوحيد في معادلة الامن، وهو لا يتحقق باعتماد الوسائل الاستراتيجية العسكرية فحسب ،طالما انه يفيد التحرر والانعتاق من كل القيود الطبيعية والإنسانية التي تمنع الافراد من تحقيق ما يصبون اليه(محمود وشريف،2015،ص544–ص545)،وانه يعني التحرر من القيود البنيوية المفروضة على المجتمع وفئاته المتعددة (مصطفى، 2018، ص97). ليشمل الأمان من التحديات السياسية الداخلية مثل الاضطهاد، الاقصاء، كل اشكال العنف، انعدام فرص التعليم والعمل وغيرها من القيود مثل الفقر، الامراض والتحديات المناخية. اذ يؤكد النقديون على أن تحقيق المصالح الاجتماعية من شأنه ان يعمل على تحقيق الحاجات الإنسانية على المستوى العالمي(مصطفى،2018، ص94). وعليه تركز المدرسة النقدية على ضرورة فهم أسباب عدم المساواة البنيوية

في النسق الدولي وكيفية تخطي هذه الصعوبة لتحقيق الامن(مصطفى،2018،ص94)،لا سيما وان الباحث في أسس ومرتكزات البيئة الدولية لا يملك القدرة على تطوير افتراضاته وما يطرحه من أفكار دون ان تتأثر بميوله الايدلوجية(دراجي، 2022، ص110). فالنظريات كما يرى النقديون عموما مصممه لمصالح معينة وجدت في مرحلة تاريخية محددة وهو ما حثهم على التشكيك بشرعية المؤسسات الدولية والطرق التي تتطور بها، بل ذهبوا ابعد من ذلك عندما اتخذوا موقفا معارضا للنظام العالمي المهيمن والمعايير التي ارتكز عليها في ممارساته(دراجي،2022، ص110).

ومن الاسهامات الأخرى في نظرية فرانكفورت النقدية تمثل بالأمننة، التي عرفها (رونـي ليبشـتز) بوصفها الصراع الذي احتدم بين المنشغلين بعلم العلاقات الدولية والدراسات الأمنية،وهو ذات الصراع بين اللذين سعوا الى تضييق قطاعات الامن لتشمل القطاعات العسكرية والأمنية الاستراتيجية فقط ، واللذين سعو الى توسيع قطاعات الامن لتشمل قطاعات اقتصادية واجتماعية وثقافية استجابة للتحديات الجديدة في البيئة الدولية(علي،2022،ص569). جوهر فكره الامننة يتمثل بان استراتيجيات الامن القومي للدول هي من صنع صنَّاع القرار والسياسيين او ما يعرفون بالمؤممنين(علي،2022،ص570)،يدعون ان هناك تهديدا وجوديا لسيادة الدولة او المجتمع ومصالحها العليا،وعلى أساس هذا التهديد يطلب هؤلاء الفاعلون دعم افراد الشعب لمواجهة هذا التهديد باتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات والتدابير غير التقليدية للتصدي للتهديد(دراجي،2022،ص112)، شريطة ان يرتكز هذا الفاعل المؤمنن على توافق جماهيري من الشعب عبر إقناعه بأن هذا التهديد خطير وجوهري يهدد الدولة والامة، ليكون هذا الخطاب احد اهم مرتكزات السياسة الأمنية التي ستعتمدها الدولة للتصدي لهذا التحدي (علي،2022،ص570). وفي بعض الأحيان يعمل الفاعل المؤمنن على امننه قطاعات غير امنية ويعيدها وفقا لرؤيته وادراكه لطبيعة التهديد الى القطاعات المؤمننه لتتخذ الدولة حولها إجراءات استثنائية ويتم التسامح مع ما تتخذه من تدابير قد تتضمن استخدام العنف(دراجي ، 2022، ص114).

وتتمثل المدرسة النقدية الثانية للأمن بمدرسة ابريستويث، التي عرَّفت الامن الإنساني بوصفه الانعتاق والتحرر من التهديدات المرتبطة بالعنف، وإن الفرد هو مرجع التحليل الأهم للأمن(مكي ، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2024)،مما يرتب تبلور سلسلة جديده من المهددات الناعمه له مثل انتهاكات حقوق الانسان والعنف ضد المرأة، انعدام فرص العمل المناسبة والفقر،ونظم الحكم المستبدة والنزاعات الاثنية والهجرة والاندماج ونقص الموارد(دراجي ،2022،ص115) ،وغيرها من التحديات التي تهدد الفرد أولا،ليكون الانعتاق والتحرر من كل هذه التحديات يعني الامن الإنساني(مكي، المركز العربي للبحوث والدراسات ، 2024)،عبر اعتماد استراتيجيات تحقق العدالة الاجتماعية

والمساواة والحرية على نطاق عالمي وتحترم التنوع الثقافي(مصطفى ،2013، ص63)،مما يعني زيادة الفواعل الأمنية لتشمل الدولة والافراد والجماعات وكل القوى الدولية عموما،فقد يتأتى التهديد من الافراد الجماعات والدولة أيضا(دراجي،2022،ص115-ص116)'لا سيما بعد تغيير طبيعة الحدود الفاصلة بين ما هو داخلي او خارجي.

وتمثلت المدرسة النقدية الثالثة للأمن بمدرسة كوبنهاغن، ويعد باري بوزان احد اهم رواد هذه المدرسة (*). فعلى الرغم من ان بوزان يؤكد أهمية الدولة بوصفها المرجع الرئيس للأمن،الا ان التحديات التي رافقت انتهاء مرحلة الحرب الباردة من تفشي الصراعات العرقية والقومية،والتي رتبت تزايد نسب الهجرة غير المشروعة، فضلا عن تزايد نشاطات جماعات الجريمة المنظمة والإرهاب دفعته الى توسيع قطاعات الامن لتشمل القطاع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالإضافة الى القطاع العسكري،وتقديم المجتمع بوصفه مرجعا لمواجهة التهديد المتأتي من الدولة، في إطار ما اسماه بالأمن المجتمعي، والذي عرفه بوصفه قدرة المجتمع على البقاء والاستمرار، والاحتفاظ بمزاياه الحضارية والتصدي لكل اشكال التهديدات(دراجي،2022،ص11-ص12).

وعليه تؤكد هذه المدرسة على ان انعدام الامن المجتمعي يقود الى معضلة امنية مجتمعية،لا سيما اذا تمثل التهديد بصراع توظف فيها المصالح والهوية الثقافية،حيث تُغلب فيه الانا المختلفة عن الاخر، ويتم اللجوء الى البنى المجتمعية بدلا من مؤسسات الدولة مما يغلب الصراع ويتم ابعاد أي فرصه للتعاون لحل هذه المعضلة(دراجي،2022،ص11-ص12). كما ترى هذه المدرسة ان هناك ترابطا بين امن المجتمع وامن الدولة، اذ ان التحديات الجديدة لم تعد توجه الى بقاء الدولة واستقلالها فقط، في ظل سيولة الحدود وتطور وسائل الاتصال، بل أصبحت تهدد الجماعات مثل الأقليات والمهاجرين، حتى تبلورت طروحات وجدت ان الدولة هي مصدر التهديد للجماعة او المجتمع في أحيان(الزيدي وسلام، 2022، ص20). وعليه ترى هذه المدرسة ان الامن لا يتحقق من خلال الإجراءات التي تفرضها الدولة فحسب،بل هو عملية مشتركه بين أبناء المجتمع والمسؤولون عنه،مما يتطلب مجموعه من الاشتراطات لضمانه مثل الشعور بالانتماء والتماسك بين افراد المجتمع،فضلا عن وجود مؤسسات قضائية رصينة تضمن حقوق الافراد وتحدد واجباتهم،بالإضافة الى التفاف الافراد حول صناع القرار في قراراتهم واجراءاتهم الأمنية الخ من الاشتراطات (الزيدي وسلام ،2022، ص20).

ولعل اهم ما اضافته مدرسة كوبنهاغن من خلال الطروحات التي قدمها(اولي وايفر) هو ان امن المجتمع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بات مهددا اكثر من امن الدولة، في ظل تدفقات الهجرة غير المشروعة بفعل تنامي الصراعات العرقية والقومية والاثنية، فضلا عن تنامي التحديات غير المسبوقة لأمن المجتمعات والتي تمثلها التنظيمات الإرهابية ومجاميع الجريمة المنظمة(الزيدي وسلام ، 2022،ص 21). كما وسعت مدرسة كوبنهاغن للأمن قطاعات

الى القطاعات العسكرية ، السياسية ، الاقتصادية ، المجتمعية ،والبيئية مع التركيز على أهمية القطاع المجتمعي للأمن بوصفه اكثر انسجاما مع التحديات الجديدة في البيئة الدولية(الزيدي وسلام ، 2022، ص20).

وبالإضافة الى ما سبق ركزت هذه المدرسة على ابعاد الامن ومجالاته ليشمل القطعات الأمنية أولا ،والمناطق الإقليمية المتشابكة إقليمية ثانيا، والمواضيع المؤمننة أي كل ماله علاقة بالأمن(علي،2022،ص578). اذ يفيد القطاع الأول كل ما يهدد الامن والبقاء، حيث يعني القطاع العسكري التهديد العسكري، في ما يعني القطاع السياسي تهديد سيادة الدولة واستقلاليه قرارها السياسي،اما القطاع الاقتصادي فيعني الانهيار الاقتصادي او الازمات الاقتصادية المفاجئة،ويفيد التهديد الاجتماعي أي تهديد يطال المنظومة القيمية والفكرية للمجتمع وهكذا(علي،2022،ص 578). وتفيد المناطق الإقليمية المتشابكة امنيا مجموعة من الدول التي يجمعها إقليم جغرافي معين وتترابط مصالحها الأمنية، في ما تفيد المواضيع المؤممنة المواضيع التي ينجح الفاعل المؤمنن في تحويلها من القطاع غير المؤمنن الى قطاع مؤمنن وفقا لإدراكه لطبيعة التهديد ومصداقيته، مثل قضايا الهجرة والنزوح الى دول اوربا التي أصبحت اخطر القضايا الأمنية بعد احداث سبتمبر2001(علي ،2022،ص579–ص580). مما يؤكد التوسع العمودي للأمن كما اقترحه بوزان ليشمل الفرد الدولة النظام الدولي(الزيدي وسلام ،2022،ص21). بالإضافة الى التوسع الافقي وتجاوز المقاربة الدولتية الضيقة للأمن(حمشي،2018،ص339) ، لا سيما في المجتمعات المنقسمة داخليا لاعتبارات اثنية وعرقية وقومية،ففي بعض الأحيان تكون الدولة هي مصدر التهديد للمجتمع او الجماعة اذا كانت الهوية هي مصدر التهديد بالنسبة للدولة (حمشي،2018،ص341).

وعليه فإن مدرسة كوبنهاغن ترى ان الحدود السياسية للدول القومية في النظام الدولي لم تعد تتلاءم مع ما يعج به النظام الدولي من هويات فرعية ترتكز على أسس اثنية او عرقية او قومية او غيرها من الأسس، حيث يعرف المجتمع بوصفه جماعة او عدة جماعات لها هويات متميزة عن بعضها، وعلى هذا الأساس عرف باري بوزان الامن المجتمعي بوصفه قدرة المجتمع او جماعة ما في المحافظة على المنظومة القيمية والفكرية للمجتمع ولغته وهويته الحضارية والتصدي لكل التحديات المحتملة والبقاء والاستمرار،لذا فإن التحدي الأخطر للأمن المجتمعي يتمثل بتبلور معضلة امنية مجتمعية،لاسيما اذا واجهت الدولة فوضى داخلية ناشئة عن انقسامات وصراعات داخلية(حمشي،2018،ص341 –ص344) ،وهو ما رسخ مفهوم الامن الإنساني الذي طرحته الأمم المتحدة.

ومن المقاربات النقدية الأخرى للأمن تمثل بمدرسة باريس التي ظهرت في عقد التسعينيات من القرن الماضي،حيث اتجهت الى اقحام الامن في حقول معرفية غير العلاقات الدولية مثل النظرية السياسية، قوانين الهجرة ،اتفاقيات الحدود،علم الاجتماع وعلم الاجرام وغيرها من الحقول(حمشي،2018،ص363) ،اذ ترى مدرسة باريس ان متغيرات ما بعد الحرب الباردة أدت الى التداخل بين ما هو محلي بالعالمي،مما يتطلب تفعيل استراتيجيات محترفي

الامن،وفكرتها الأساسية تتمثل بإن السلطة يجب ان تكون موجودة لكن غير منظوره وهذا يتطلب توثيق الروابط والاتصالات بين الأجهزة والمؤسسات الأمنية في مختلف انحاء العالم حتى يتجاوز نشاطها الحدود الوطنية للدول(الموسوعة السياسية، 2020،شبكة المعلومات). اذ ترى هذه المدرسة ان متغيرات القرن الحادي والعشرين أدت الى انجراف الحدود بين ما هو داخلي وخارجي للدول، الامر الذي يحتم على المعنين بالأمن التركيز على الاشكال الأدنى من العنف (غير البنيوي) مثل الجرائم بكل اشكالها الاختطاف التعذيب الاغتيالات الاحتجاجات اعمال الشغب وغيرها(حمشي،2018،ص177).

اذ تجادل هذه المدرسة بإن تنامي آفاق العولمة وتآكل السيادة القومية للدول بشكل جزئي،التي تزايدت مع مطلع القرن الحادي والعشرين جعلت مفهوم الدولة لا يتكيف مع التحديات غير التقليدية التي بات يعاني منها الافراد والجماعات والدول،مما يفرض حقلا امنيا يجمع كل الفواعل الأمنية معا، وعليه يفترض توسيع نشاطات المؤسسات الأمنية وأنشطة الشرطة الداخلية الى خارج الحدود القومية للدول(حمشي،2018،ص177) ، طالما ان هناك تحديات عالمية مشتركة مما يعني إيجاد فضاء او حقل امني يضم مجموعة من الفواعل الأمنية الداخلية والخارجية والتي قد تتصارع في ما بينها لتعريف مهددات الامن طبقا لمصالحها، ينتج عن هذا التفاعل فضاء عبر وطني للفواعل الأمنية المختلفة،التي تستطيع وبما تملكه من مهنية تعريف المهددات والتعاطي معها، مما يعني امتلاكها الحقيقة الأمنية والتعاطي معها، لذلك ركزت مدرسة باريس على النشاطات الشرطوية التي أصبحت تقوم بمهام خارج الحدود(حمشي،2018،ص178).

وتتمثل اهم فكره طرحتها مدرس باريس بعولمة الامن بعد تفشي نشاط التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود التي تفاقمت تهديداتها مع قضايا الهجرة فضلا عن تجارة المخدرات والبشر وغيرها من التحديات العابرة للحدود الوطنية مما يفرض على الدول التعاطي مع المهددات عبر إدارة عالمية للمخاطر لا تختص بها دولة بمفردها(ثجيل وكاطع،2022،ص 132)، لا سيما وان هناك رغبة حقيقة من الدول الفاعلة في النظام الدولي لتحديد المهددات العالمية والتي يتمثل أهمها بالإرهاب العابر للحدود وتداعيات التغيير المناخي مثل الاحتباس الحراري وغيرها من التحديات ذات الطابع العالمي(ثجيل وكاطع، 2022،ص 132) ،لتأمين متطلبات صياغة استراتيجيات حكومية مشتركه بعد جمع المعلومات الأمنية والبيانات والاحصائيات باستثمار التكنلوجيا والتقنيات المتقدمة لرصد التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وجماعات الجريمة المنظمة وغيرها من التحديات والتصدي لأي تهديد امني غير تقليدي.

واجمالا يمكن القول ان مدرسة باريس دعت الى المقاربة الابستمولوجية بين مفهوم الامن ومحترفوه من رجال شرطة وحرس حدود،جيش،مخابرات،استخابرات وغيرها من الأجهزة الأمنية في كل انحاء العالم وتوظيف التقنيات الأمنية المعاصره للتصدي للتحديات مهما كان مصدرها وطبيعتها،بمعنى انها ركزَّت على الأدوار الوظيفية للمؤسسات الأمنية والشرطوية للتصدي للتحديات المعاصرة على اعتبار ان الامن صناعة وهو أيضا تقنية حكومية، بمعنى ان من مهام الحكومات (دراجي،2022، ص116)، بشكل اسهم في ترسيخ مفهوم الامن الإنساني. واجمالا فإن الرؤى النقدية

أسهمت بشكل كبير في تطوير مفهوم الامن الإنساني وتحديد خصائصه وابعاده ومهدداته، بالشكل الذي عرفته الأمم المتحدة،وهذا ما سيتناوله المبحث الثاني.

المبحث الثاني :-خصائص الأمني الإنساني وابعاده ومهدداته :-

يتميز الامن الإنساني عن المفاهيم الأخرى بمجموعة من المعطيات يتمثل أهمها بانه ذو طابع عالمي أولا،ويتمحور حول الانسان ثانيا،ومتعدد الابعاد ثالثا(يوسف ويازجي،2012،ص532)،ويقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها بكرامه ورفاهية رابعا، فضلا عن ذلك فهو لا يميز بين الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد خامسا، ويدعو الى الإصلاح المؤسسي للمؤسسات الدولية التي ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية سادسا(صبحي،2020، ص143). وعليه فهو يمثل مقتربا جديدا للأمن يتناسب مع كل اشكال التهديدات الناعمة والخشنه التقليدية وغير التقليدية والتي ظهرت في القرن الحادي والعشرين، والتي أصبحت عابرة للحدود الوطنية،في الوقت الذي تعددت فيه الفواعل الأمنية ولم تعد حكرا على الدولة كما كان في السابق(لطالي،2017، 169-175)، بعد اتسام حدود الدول بالسيولة، الامر الذي رتب تعدد الفواعل الأمنية والتي تبتدأ بالفرد والجماعات والدولة ومن ثم الفواعل الإقليمية والدولية.

وبناءا على ما سبق يؤكد تعريف الأمم المتحدة للأمن الإنساني في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 تعدد ابعاد الامن الإنساني لتشمل ما يأتي(نسرين والاء الرحمن، 2020، ص125):-

أولا :- الامن الاقتصادي :- اذ تعرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر الامن الاقتصادي بوصفه قدرة الافراد على تلبيه احتياجاتهم الأساسية من خلال امتلاكهم دخل ثابت(اللجنة الدولية للصليب الأحمر،شبكة المعلومات الدولية) ،واستقرار الاقتصاد في الداخل من أي تغيرات مفاجئة قد تهدد قدرة الافراد على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

ثانيا :- الامن الغذائي :- عرفت منظمة الأغذية والزراعة الامن الغذائي بوصفه قدرة الناس في الحصول على ما يحتاجونه من الغذاء بصورة مستمرة من اجل حياه صحية ونشطه(دوح،2022،ص2).

ثالثا:- الامن الصحي :- ويراد به توفير الرعاية الصحية والدواء لأفراد المجتمع ،والتصدي للأوبئة والامراض الانتقالية العابرة للحدود(عبد الأمير، مركز الدراسات الاستراتيجية،جامعة كربلاء،2020)

رابعا :- الامن البيئي :- ويراد به حماية الافراد من المخاطر البيئية والتغييرات المناخية.

خامسا الامن المجتمعي :- يراد به امن المجتمعات، او امن الافراد في مجتمعاتها دون أي تهديد من جماعات لغوية او ثقافيه او حضارية أخرى (كواشي،2023، ص59).

سادسا:- الامن السياسي :- ويعني عدم التمييز بين الافراد لأية اعتبارات ، والمشاركه في الثروات والقرار السياسي وحماية امن النظام السياسي واستقلاله وسيادة الدولة واحترام حقوق الانسان.

سابعا:- الامن الشخصي :- حماية الافراد من العنف الجسدي والنفسي من أي تهديد.

وبناءا على ما سبق تتعدد التحديات التي تهدد الامن الإنساني الذي يعد الفرد مرجعا رئيسا له،تتراوح بين تحديات تهدد الافراد بشكل مباشر مثل نشاطات التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والاغتيالات التطرف القتل كل اشكال العنف الجسدي والنفسي الخ وغيرها من التحديات. فضلا عن التحديات التي تأتي من الدول المناوئة او المنافسه مثل الحروب والتطهير العرقي التمييز العرقي والديني الى اخره، والتحديات التي تأتي من التغييرات المناخية (نسرين والاء الرحمن ،2020، 126-ص127)، لتشمل الزلال، البراكين الاحتباس الحراري وغيرها من التحديات(الدعجة،2017، ص140-ص141).

بالإضافة الى ما سبق اكد تقرير التنمية البشرية الإنمائي للأمم المتحدة عام 1999 العولمة بوصفها احد اهم مهددات الامن الإنساني، لا سيما وانها قد تؤدي الى انعدام الاستقرار المالي وتواتر الازمات المالية ، انعدام الأمان الوظيفي، ما يرتبه من انعدام الاستقرار مدخول الافراد، فضلا عن انعدام الامن الصحي وانعدام قدرة الحكومات والدول في التصدي للأمراض الانتقالية والاوبئة، والثقافات الوافده عبر وسائل الاعلام الحديث ووسائل التواصل الرقمي والتي قد تهدد الثقافة المجتمع وتمسخها ، فضلا عن انعدام الأمان الشخصي بسبب انتشار جماعات الجريمة المنظمة ونشاطات التنظيمات الإرهابية والمتطرفة ،وانعدام الأمان البيئي بسبب الظواهر المناخية المتطرفة مثل الاحتباس الحراري وغيرها من الظواهر(صبحي ،2020،ص155-ص156).

المبحث الثالث: استراتيجيات الامن الإنساني في اطار التعاون متعدد الأطراف :-

لا يمكن الحديث عن استراتيجيات التعاون لضمان الامن الإنساني بأبعاده المتعددة ما لم يتم ضمان سلام وامن الافراد في دولهم،وضمان تمتعهم بكافه حقوقهم المدينة والشخصية والثقافية والاقتصادية وتمكينهم منها ثانيا،ومشاركتهم في القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ثالثا، فضلا عن العمل لإقامة دولة المؤسسات والقانون رابعا،والعمل على تسوية المنازعات الدولية بوسائل التسوية السلمية خامسا(يوسف ويازجي،2012،ص533)،عبر توفير الحماية للأفراد والمجتمع عموما من خلال الإجراءات الوقائية التي تقوم بها الأجهزة والمؤسسات الأمنية الوطنية والدولية على اختلاف وتباين نشاطاتها، لكشف الثغرات الأمنية التي تهدد الافراد والجماعات والدول،ولمنع الاخلال بالأمن أولا وتمكين الافراد للمطالبة بحقوقهم المشروعه وممارستها ثانيا(يوسف ويازجي، 2012، ص534).

وتجدر الإشارة الى تبلور اتجاه فكري في السنوات الأخيرة يميز بين مصطلحي التهديد والتحدي،على اعتبار إن التحديات تفيد الصعوبات التي تواجه الدولة وتعيق تقدمها وتشكل معوقا لضمان امنها القومي مستقبلا لتشمل كل التحديات الناعمه،في ما يعني التهديد باستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر او غير مباشر ضد الدولة بالتحديات الخشنة(دوح، 2022،ص 2-ص3). وطالما تتعدد مهددات الامن الإنساني في القرن الحادي والعشرين في ضوء تنامي ثورة المعلومات ووسائل الاتصال الرقمية وتنامي آفاق العولمة وما رتبته من تآكل السيادة القومية للدول وتغير مفهومها،

بالإضافة الى تبلور تحديات عالمية مشتركة لا تستطيع الدول التصدي لها بمفردها مهما امتلكت من مقومات القوة والقدرة، مثل التحديات البيئة والصحية والأزمات الاقتصادية المفاجئة، فضلا عن اعمال العنف التي تهدد الافراد سواء صدرت من الحكومات او التنظيمات الإرهابية او عصابات الجريمة المنظمة،لابد من صياغة وتفعيل استراتيجيات تعاون دولي متعددة الأطراف لضمان ابعاد الامن الإنساني. وهذا ما سيتناوله المبحث الثالث في مطلبين يتناول الأول منها استراتيجيات التعاون متعدد الأطراف لضمان الامن الإنساني من التحديات الناعمه مثل التحديات الشخصية والثقافية في اولا، والتحديات الاقتصادية والغذائية ثانيا،فضلا عن التحديات البيئية والصحية ثالثا. في ما يتناول المطلب الثاني استراتيجيات التعاون الدولي لضمان الامن الانساني من التحديات ذات الطابع العسكري مثل الحروب و تنامي معدلات الهجرة غير المشروعة أولا،والتهديدات الإرهابية وانتشار عصابات الجريمة المنظمة في ثانيا.

المطلب الاول:- الأول استراتيجيات التعاون متعدد الأطراف لضمان الامن الإنساني من التحديات الناعمة:-

تتنوع التحديات الناعمة للأمن الانساني،لتشمل كل اشكال التحديات التي تحرم الانسان من حقوقه الطبيعية مثله حقه في الحياة وتلبية واحتياجاته الأساسية، والتحديات التي تمس هويته الثقافية وغيرها من التحديات وهذا ما سيتناوله هذا المطلب في المحاور الاتية:-

أولا :- التحديات الشخصية والثقافية :- اوجبت الشرائع السماوية والقوانين الدولية ضمان امن الانسان من التحديات التي تواجهه وعدم تعريضه للخوف او الحرمان او الاقصاء والتهميش في مجتمعه،مما يتطلب اعتماد استراتيجيات تعاون متعددة الاطراف لمواجهة التحديات غير التقليدية للأمن الانساني، والتي تنتهك الحقوق الطبيعية للإنسان مثل حقه في الحياة وانتهاك حقوقه الاخرى مثل حرية التعبير والراي والعيش أمان،وحمايته من التعرض للعنف الجسدي والنفسي ،وغيرها من التحديات التي تستهدف امن المجتمع من التحديات المجتمعية مثل غزو الثقافات الوافدة التي تهدد الهوية الحضارية للمجتمع وتماسكه ووحدته الوطنية سواء من الحكومات او من الافراد، مما يحتّم التعاون بين الحكومات والمنظمات الدولية لضمان الامن الانساني.

ويمكن القول إن اهم الاستراتيجيات الوطنية الضامنة لأمن الافراد والمجتمع هي التي تصوغها نظم الحكم الرشيدة،لا سيما وان هذه النظم ترتكز على استراتيجيات ناعمة مثل الاقناع اولا،وما تحققه من نتائج مثل تعزيز المشاركة في الثروات والموارد الطبيعية دون تمييز او اقصاء وغيرها يجعلها نظم تملك جاذبية خاصة ثانيا،فضلا عن امتلاك هذه النظم ادراك استراتيجي عقلاني لمصالحها وكيفية ضمانها،مما يجعلها قادرة على ترتيب أولوياتها وتهيئة استراتيجيات ناجحة لسياساتها الخارجية، دون التورط في حروب وصراعات تستنزف مواردها البشرية والطبيعية (الرفاعي،2019،ص40-ص41).

وتجدر الإشارة الى ان مصطلح الحكم الرشيد ظهر في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر للإشارة الى الحكومة،وفي عام 1978 امتلك هذا المصطلح ابعادا قانونية(بوجردة،2007،ص257). ثم استخدم على نطاق واسع من قبل المنظمات الدولية مع نهايات مرحلة الحرب الباردة بسبب عجز وقصور الحكومات عن التصدي لمهددات الامن

الانساني مثل الفقر وانعدام فرص العمل المناسبة،و لغرض الارتقاء بأداء مؤسساتها السياسية بما يؤمن المشاركة الجماهيرية الواسعة في القرار السياسي بدون اقصاء او تهميش(الرفاعي،2019،ص39). وعليه فإن الحكم الرشيد يفيد بناء دولة القانون والمؤسسات،وترسيخ الديمقراطية وحل اهم ازمتين تواجه النظم السياسية تتمثلان بكل من ازمة المشاركة في القرار السياسي أولا، والتوزيع للثروات والموارد الطبيعية بين المواطنين يشكل يحقق العدالة الاجتماعية ثانيا. وقد عرَّف البنك الدولي الحكم الرشيد بوصفه الطريقة التي تدير بها الحكومة او السلطة الموارد الطبيعية والمالية لتحقيق التنمية الاقتصادية،وقدرتها في تنفيذ الاستراتيجيات المناسبة لذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية،وكيفية ادارتها للنظام السياسي بشكل يضمن مشاركة الجميع في القرار بدون اقصاء او تمييز(الرفاعي،2019،ص 42)، واهم هذه الحقوق حقة في الحياة وعدم تعريضه لأي شكل من اشكال العنف الجسدي او النفسي.

وطالما ان مهددات الامن الانساني عالمية ومشتركه لا تستطيع الدول مهما امتلكت من قدرات مواجهتها بشكل منفرد اتجهت الى صياغة استراتيجياتها الوطنية بالتنسيق مع الوكالات المتخصصة من جهة والدول الفاعلة في البيئة الدولية من جهة ثانية للتصدي للتحديات الشخصية والفردية للأفراد وفقا للإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948، والذي جاء مكملا لما ورد في ميثاق الأمم المتحدة من قضايا معنية بحقوق الانسان (الشمري،2013،ص6) ،لا سيما الاختصاصات التي كلفت بها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة في ما يتعلق بضمان امن الافراد والجماعات،عبر تحقيق التعاون الودي لحل القضايا ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واحترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا دون تمييز(الديربي،2022،ص 242–ص243) ،فضلا عن اختصاصات وصلاحيات مجلس الامن في التدخل في القضايا ذات السلطان الداخلي لحماية الانسان والحفاظ على حقوقه كما يحدث في النزاعات والصراعات المسلحة الداخلية طبقا للمبدأ السابع من مبادى الأمم المتحدة، والتي من شأن استمرارها ان تتحول الى حرب اقليمية او عالمية تهدد السلم والامن الدوليين(الشمري،2013، ص6).

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد بل زادت الأمم المتحدة من ادوات الضغط القانوني والمادي لحماية الانسان من الانتهاكات الجسدية والنفسية فتم انشاء لجنه معنية بهذا الموضوع تتولى بشكل مباشر التنسيق مع الحكومات لضمان حقوق الانسان عام 1946، بالإضافة التي الإعلانات والاتفاقيات الدولية التي ابرمتها الجمعية العامة للأمم المتحدة لإلغاء الفصل العنصري وكل اشكال التمييز لأسباب عرقية او قومية او فئوية او ضد المرأة والطفل وغيرها من الاتفاقيات منذ ستينيات القرن الماضي التي اكدت الحقوق الطبيعية والشخصية والسياسية والاقتصادية والثقافية(العنزي،2020، ص2457–2462)،لتشمل مجموعة كبيرة من الحقوق المدنية، السياسية ،الاجتماعية والاقتصادية،مثل الحقوق الملكية والطبيعية في الحياة والامن الشخصي والحقوق المدنية، والمساواة امام القانون،فضلا عن حرية الفكر والرأي والتعبير

والتجمع وتكوين النقابات،وحق الضمان الصحي والاجتماعي، وحق الحصول على التعليم المستوى المعيش اللائقة والمشاركة السياسية في النشاطات والفعاليات السياسية (الزغبي،2023، ص468).

ولمَّا كان مفهوم حقوق الانسان يفيد مجموعة المعايير والقيم التي اتفق المجتمع الدولي على عدها شرطا لضمان الحقوق الطبيعية للإنسان(العنزي، 2020، ص2456)، أنشأت الأمم المتحدة مجلس حقوق الانسان بموجب قرارها المرقم (251/60) ليخلف لجنة حقوق الانسان،مهمته تعزيز هذه الحقوق ومراجعة أوضاع هذه الحقوق بانتظام في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عام 2006 ، حيث أنشئ لهذا المجلس بعثات في كل من فلسطين وسوريا وليبيا وفنزويلا وبوروندي وبيلاروسيا وجنوب السودان وميانمار(مركز الجزيرة للدراسات ،2022، شبكة المعلومات الدولية).

إضافة الى ما سبق فإن بقاء الدولة مرهونا ببقاء هويتها الحضارية، فلا وجود للدولة او المجتمع او حتى الافراد مع غياب هويتهم الثقافية،التي تمثل الوعي الجمعي بانتمائهم ووجودهم(عمران ،2023،ص87). ومع نهاية الحرب الباردة تبلورت العديد من التحديات التي تتجاوز الحدود الوطنية للدول مثل الإرهاب العابر للحدود، والجريمة المنظمة فضلا عن الهجرة غير المشروعة،وغيرها من التحديات التي تستهدف الهوية الثقافية والحضارية للمجتمعات ووجودها،مما يهدد باندلاع نزاع داخلي قد يتحول الى حرب في اية لحظه،الامر الذي حتّم على الدول اتخاذ استراتيجيات تعاون متعدد الأطراف ترتكز على تدابير وإجراءات وقائية لضمان امن مختلف الأنماط والقوالب التقليدية للغات وثقافات مختلف الجماعات البشرية وعاداتها وتقاليديها،فضلا عن خصوصية الهوية الحضارية للمجتمعات الإنسانية دون تمييز او اقصاء(عمران،2023، ص87). اذ تعمل هذه الاستراتيجيات بما تملكه من وسائل وأدوات للحفاظ على خصوصية المجتمعات باختلاف حضاراتها ولغاتها واعراقها من خلال ترسيخ مبدأ الحوار والتضامن الاجتماعي وتعزيز الانتماء للجماعة والحفاظ على المكونات الثقافية من اختراق الثقافات الوافدة والمؤثرات الخارجية التي تهدد الذاتية الثقافية للمجتمع والهوية القومية للدولة، وترسخ الانقسام الاجتماعي تمهيدا لترسيخ الانقسام السياسي،وتمزيق خصوصيات المجتمع الثقافية،الدينية ،اللغوية ، العرقية الحضارية، فضلا عن استهداف عادات وتقاليد المجتمع(عمران،2023،ص89)،لا سيما مع تزايد الحديث عن صراع الثقافات والذي يمهد لصراعات دينية وقومية في مناطق متعددة في النظام الدولي، مع تزايد معدلات الهجرة الدولية والعولمة الثقافية(بوسعدية وصبرينه،2017، ص377)،التي تدعو الى انسلاخ المجتمعات وخضوعها لمنظومة قيمية وثقافية كونية واحدة، ترفض الثقافات الوطنية التي لا تتعايش مع الثقافة الكونية(بوسعدية وصبرينة،2017،ص 382)، عبر توظيف وسائل الاعلام الحديثة والاعلام الرقمي،والذي اصبح يشارك في صناعة المنظومة القيمية بشكل مباشر(شرايطية وفتيسي، 2022، ص360)،وهو ما

دعي العديد من الدول بما فيها الدول المتقدمة مثل فرنسا على سبيل المثال لا الحصر الى الدعوة للحفاظ على خصوصية الهوية الحضارية للمجتمعات(بوسعدية وصبرينه، 2017، ص382-384).

إضافة الى العولمة الثقافية تمثل الهجرة بكل اشكالها احد التحديات للأمن الثقافي للدول المضيفة،اذا ينقل المهاجرون ثقافتهم وعاداتهم وتقاليدهم للدول المضيفة،حيث كانت هذه الظاهرة احد اهم أسباب اثارة التحفظ الأوربي تجاه تزايد معدلات الهجرة من الشرق الأوسط الى اوربا مع تداعيات الازمة السورية و تداعيات ما عرف بالربيع العربي،وأشارت الكثير من التقارير الصادرة عن المراز البحثية الاوربية الى ذلك. فضلا عن ذلك تظهر النزاعات الداخلية لأسباب عرقية او دينية او قومية، والتي تفجرت بشكل كبير بعيد انتهاء مرحلة الحرب الباردة احد مهددات الامن الثقافي للدولة،اذا ما سعت الاغلبية الى رفض الثقافة الفرعية للأقليات وحرمانهم من حقوقهم السياسية والثقافية والاقتصادية،الامر الذي يهدد النسيج الاجتماعي والوحدة الوطنية، لا سيما اذا اقترن بالتعصب العرقي او الديني او القومي.

ووفقا لما سبق تحرص الدول على صياغة استراتيجيات لضمان امنها الثقافي عبر الارتقاء بالوعي الجمعي لأفرادها بالثقافة الام الجامعة لأبنائها،وترسيخ اعتزازهم بذاتيتهم الثقافية، والتحرر من التبعية اللغوية والثقافية واعتماد اللغة الوطنية في المخاطبات الرسمية والمعاملات الاقتصادية والخطابات السياسية وصولا الى مناهج التعليم الأساسي والجامعي(عمران،2023،ص 93). فضلا عن ذلك تحرص الدول على الارتقاء بأداء وكالات التنشئة الاجتماعية والثقافية التي تشمل الاسرة والمدرسة والجامعة ودور العبادة(شرايطية وفتيسي، 2022،ص313) ،بالإضافة الى وضع ضوابط قانونية على أداء القنوات الفضائية ووسائل الاعلام التقليدي والحديث،لضبط الخطاب الإعلامي بما لا يهدد النسيج الاجتماعي.

ومن جانب آخر تحرص الدول على الارتقاء بأداء منظمات المجتمع المدني وبما يدفع الى توسيع دائرة المشاركة السياسية في نشاطات المنتظم السياسي، وعملية صناعة واتخاذ القرار السياسي وبما من شأنه الارتقاء بالوعي السياسي للأفراد بهمومهم ومصالحهم وفاعلية ادوارهم في ضمان امن بلدهم. بالإضافة الى حث الخطى لتحقيق السيادة الرقمية وبما من شأنه الحفاظ على الخصوصية الثقافية،وعبر العمل لبناء وسائل اعلام رقمية وطنية(شرايطية وفتيسي، 2022، ص313). فضلا عن استثمار التطور المتسارع في وسائل الاتصال لتوظيف وسائل التواصل الرقمي للحفاظ على الهوية الثقافية والموروث التاريخي للبلد عبر بث التقارير المعلوماتية وبعضا من العادات والتقاليد الوطنية،فضلا عن توظيف وسائل التواصل الرقمية في دعم استراتيجيات الحكم الرشيد(شرايطية وفتيسي، 2022،ص314) ،لتجسير الهوة بين المواطنين والحكام و اتاحة المزيد من التواصل والشفافية والمحاسبة والرقابه.

كما تحرص الدول من جانب آخر ومنذ انتهاء الحرب الباردة على صياغة استراتيجيات متعددة الأطراف مع الوكالات والمنظمات الدولية للارتقاء بالتنمية البشرية وتحقيق التنمية المستدامة،بما يضمن الارتقاء بعناصر الامن الثقافي

ويضمن التمايز الثقافي بين المجتمعات ومن ثم ضمان امنها استقرارها(بوسعدية وصبرينه،2017،ص380) وامام خيار صدام وصراع الحضارات لابد من تحقيق التوافق الدولي لضمان خصوصية المجتمعات وتمايزها الحضاري عبر صياغة وترصين استراتيجيات تعاون متعدد الأطراف تخدم البشرية جمعاء بعيدا عن فرض الهيمنه الثقافية على حساب الثقافات الوطنية.

وفي العموم شكلت جائحة كورونا اهم اختبار للدول ومؤسساتها في ظل السيولة التي تعيشها البيئة الدولية للحفاظ على ثقافتها وهويتها الحضارية،اذ ان ثورة المعلومات وتوظيف الافراد والمؤسسات وحتى الدول والمنظمات الدولية لوسائل التواصل الافتراضية فتحت الحدود القومية للتدفق الهائل للمعلومات والأفكار والتوجهات بكل اشكالها، كما ان الاغلاق الصحي من جانب آخر وإجراءات التباعد التي فرضت لمحارية الوباء دفعت الدول الى الاعلان عن حالة الطوارئ التي تتضمن إجراءات احترازية للحد من انتشاره،مما رتب مساسا مباشرا بالحقوق الفردية للأفراد،حيث شهد العالم تصاعد خطاب الكراهية لاعتبارات عرقية او دينه، رافقها إجراءات أخرى مثل فرض قيود على التنقل وأغلقت المؤسسات التعليمية والعامة وتم تعليق الأنشطة ال تجارية وإقامة التجمعات في اطار إجراءات التباعد الاجتماعي لترتب مساسا بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية (عساف،2023،ص1955). وفي السنوات عام 2019 و2020 تم التبليغ عن الكثير من الانتهاكات لحقوق الانسان مثل الاعتقال التعسفي وكراهية الأجانب وغيرها من الانتهاكات (عساف،2023،ص1959)،بل ان بعض الحكومات منحت نفسها صلاحيات اكبر بدعوى محاربة الوباء مثل الهند،على سبيل المثال الحصر،رغم انها اكبر ديمقراطية في العالم(عساف،2023،ص 1976). وبعد الجائحة ابتدأت الدول الكثير من الإجراءات مثل زيادة تمويل حالات الازمات والطوارئ،والبدء بالتغطية الاجتماعية الشاملة لمن لم يسبق سابقا ، وتحديث أنظمة إيصال المساعدات(عساف،2023،ص 1979)،فضلا عن التأكيد على حق الانسان في الصحة(عساف،2023،ص1981)، وضمان حقوق الانسان في تبادل الخبرات والحصول على المعلومات، كما دعت الأمم المتحدة ووكالاتها لا سيما المعنية بحقوق الانسان الحكومات والمجتمع الدولي والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني الى الالتزام بما جاء في الشرعة الدولية لحقوق الانسان واتخاذ الإجراءات المناسبة (عساف،2023،ص 1988-1993).

ثانيا:- التحديات الاقتصادية والغذائية:- لما كان مفهوم الامن الاقتصادي يفيد قدرة المجتمع على حماية مصالحه الاقتصادية(قدوم،2018، ص478)،او انه يفيد امتلاك الانسان الوسائل المادية الكافية التي تمكنه ان يحيى حياه مستقرة ومشبعة طبقا لتعريف الأمم المتحدة (الاسرج، 2020، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية،ص 2)،في ما يفيد الامن الاقتصادي القومي بوصفه قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان سيادتها

واستقلالها(القزي،2023، ص98)،فإن جائحة كورونا القت الكثير من التداعيات على الاقتصاد الدولي عموما،لا سيما وإنها اثرت بشكل مباشر على سلاسل الامداد العالمي(رالف اوسا،2023،صندوق النقد الدولي،الامر الذي هدد الامن الاقتصادي للدول جميعا ليهدد بالضرورة الامن الانساني. وتتحدد مهددات الامن الاقتصادي بكل من أمن الدخل أولا ويراد به تأمين حصول الافراد على دخلٍ مرضٍ سواء عن طريق عمل او ضمان اجتماعي او صحي، بالإضافة الى أمن سوق العمل الذي يراد به توفر فرص العمل المناسبة ثانيا(العبدلي،2023، ص356)،فضلا عن الامن الوظيفي الذي يفيد حماية الافراد من خسارة فرص العمل المتاحة لهم، فضلا عن امن بيئة العمل ومهارة العمل(العبدلي،2023،ص 357).

وفي ضوء هذا التصوَّر يمثل الفقر ظاهرة عالمية واهم مهددات الامن الاقتصادي في الدول قليلة النمو،لا سيما وانه يرتب عجز الانسان عن تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والدواء، وانعدام المساواة بين الافراد والتمييز الطبقي، ويؤدي الى تزايد الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية بشكل يثير حنق وغضب الفئات الفقيره،اذ انه يرتبط بالعجز والضعف، وعدم القدرة على التفكير أو التخطيط بشكل صحيح يضمن حقوق الافراد(مكتب العمل الدولي، 2003،ص 1)،مما يدفعهم الى الانخراط في نشاطات مشبوهة مخالفه للقانون مثل الانخراط في التنظيمات الإرهابية او جماعات الجريمة المنظمة او القيام بأعمال عنف ضد فئات اجتماعية أخرى او ضد مؤسسات الدولة، مما يجعله اهم مهددات الامن الانساني، الامر الذي يتطلب الارتكاز على استراتيجيات تعاون متعدد الأطراف لتحقيق العدالة الاجتماعية والخلاص من الفقر،لا سيما بعد تفشي جائحة كورونا التي رتبت اغلاق المصانع وقطع الطرق وانخفاض أسعار النفط العالمية مما رتب تسريح العديد من العمال.

وعلى الرغم من خطورة ظاهرة الفقر على امن المجتمعات والامن الانساني عموما،الا انها لم تكن محل الاهتمام الأول من قبل الدول والمنظمات الدولية في عقدي السبعينيات والثمانينيات بسبب ازمة المديونية العالمية (حدة،2019،ص35). ثم تزايد الاهتمام بها بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة اذ عقد اول مؤتمر للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995، ليكون الخطوة الأولى نحو وضع استراتيجية عالمية لتحقيق العدالة الاجتماعية والتحرر من الفقر،حيث اعلن المجتمع الدولي التزامه بالقضاء على الفقر بوصفه هدفا عالميا وفي أي مكان في العالم، وليس التخفيف منه كما كان يحدث في المؤتمرات التي سبقته، ثم صاغت الأمم المتحدة استراتيجيات التصدي للفقر في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(مكتب العمل الدولي،2003،ص5)،الذي يرتكز تحقيق التنمية البشرية ابتداءً من خلال الاعتماد على دراسة الناتج الإجمالي المحلي ونمو الدخل، وتحديد جملة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لتعيين خط الفقر. كما قامت الأمم المتحدة بإجراء سلسلة من المسوحات الميدانية لتحديد اعداد الفقراء نسبة الى المجتمع الذي يتواجدون فيه، ومعرفه خصائصهم الديموغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وفرز الاسر الفقيرة لانتشالهم من الفقر(**). ثم تبعها استراتيجيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ولجنه المساعدة الانمائية لمنظمة التعاون والتنمية للحد من تأثير الديون

وتداعياتها على الافراد والمجتمعات(منظمة العمل الدولية، 2003، ص5)،كما استطاعت دول نامية وضع استراتيجيات رائدة للتغلب على الفقر مثل ماليزيا وبنغلادش(حدة،2019،ص35).

وازدادت استراتيجيات الأمم المتحدة لمكافحة الفقر في السنوات الأخيرة ابتدأت بوضع معايير لتعريف الفقر مثل قياس مجموع دخل الفرد مقارنه بالناتج الإجمالي القومي للدولة أولا، و تحديد نسب الحرمان النسبي والمتعـدد ثانيـا ، وانعدام قدرة الافراد على مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع ثالثا، مما رتب ظهور فقراء في 70 دولة في العالم ، يعيش حوالي (45%) منهم في دول غنية(حدة، 2019،ص35–ص36) ،فضلا عـن بتـدني دخول الافراد مقارنه بأجمالي الدخل القومي لدولهم رابعا ،التهميش والاقصاء خامسا، وتفاوت الدخول سادسا ،فضلا عن غياب التنمية المستدامة في الدول التي يتواجدون فيها سابعا،ولكل منها مجموعة من المؤشرات والمعايير(حدة،2019،ص 39)، لا سيما وان الفقر يعني حرمان الانسان من القدرات والموارد التي تؤهله للعيش بمسـتوى معاشي لائـق، وحرمانه من حقوقه الأساسية والسياسية والاقتصادية والاجتماعيـة والمدنيـة الأخـرى(المفـوض السـامي لحقـوق الانسان،2014،ص2).

واتجهت الدول من جانب آخر الى صياغة استراتيجيات اقتصادية وسياسية وادارية للحد من الفقر،مثـل توسـيع نطاق تطبيق قوانين الضمان الاجتماعي والصحي، وحل ازمة السكن وتوفير فرص العمل الملائمة وتوفير الغذاء والمياه وتوفير فرص التعليم والغاء كل اشكال التمييز بين افراد المجتمع لاعتبارات عرقية او قوميـة او اثنيـة وغيرهـا مـن السياسات(المفوض السامي لحقوق الانسان، 2014، ص6). كما حرصت على تنسيق جهودها للحد مـن الفقـر مـع المنظمات الدولية المتخصصة مثل المفوضية السامية لحقوق الانسان والمجلس الاقتصادي والاجتمـاعي التـابع للأمـم المتحدة، فضلا عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرها من المنظمات المعنية ، واهم من هذا العمـل لتحقيـق العدالة الاجتماعية بين المواطنين وضمان اشراكهم جميعا في الثروات الطبيعية لبلدهم دون تمييز وضمان حقوق الأجيال القادمة منها، لا سيما وان الأمم المتحدة الزمت الحكومات باعتماد الاستراتيجيات الآتية (حدة ، 2019،ص41) :-

1. العمل للارتقاء بالأداء الاقتصادي للحكومات لضمان تحقيق مستويات نمو اقتصادية متقدمة ومستدامة وبما يحقق مستويات معيشة متقدمة للأفراد ويحد من مستويات الفقر.
2. العمل على ترصين استراتيجيات الاقتصاد التضامني، الذي يحقق مفهوم دولة الرفاه للمجتمع من خلال مشاركة جميع افراد المجتمع في فعالياته ونشاطاته بدون تمييز من خلال النقابات والجمعيات على أساس تشاركي ديمقراطي.

3. الارتقاء باليات واستراتيجيات الانفاق الحكومي وبما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية واستثمار راس المال الاستثمار الأمثل بدون هدر او استنزاف، فضلا عن دعم المؤسسات الحكومية مثل المؤسسات الصحية والتعليمية وبما يضمن المضي قدما في عجلة التنمية المستدامة.

4. الارتقاء بالتنمية البيئية لا سيما في المناطق الريفية للحد من الفقر، والعمل للارتقاء بالواقع المعيشي في المناطق الريفية،والتقليل من الهوه في مستويات المعيشة بين المناطق الريفية والحضرية.

وضمن هذا الاطار يمثل عجز الدول عن تامين امنها الغذائي بوصفه احد اهم التحديات التي تفرض نفسها على اجندة الامن الانساني ايضا. اذ عرف البنك الدولي الامن الغذائي بوصفه قدرة الناس على الحصول على ما يكفي من الغذاء وفي أي وقت، في ما عرفته الأمم المتحدة بوصفه توفير الغذاء لكل افراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازمتين لحياة(بن يزة، 2018، ص16) وعليه تتمثل اهم مهددات الامن الغذائي بكل من تزايد تداعيات التغيير المناخي من ارتفاع متطرف في درجات الحرارة وزيادة انبعاث ثاني اوكسيد الكاربون مما يهدد انتاج الغذاء وتخزينه وتسويقه، فضلا عن التغييرات الديموغرافية بسبب الانتقال من الريف الى الحضر بسبب التهديدات الإرهابية والبحث عن فرص العمل مما أدى الى تراجع اعداد العاملين في القطاع الزراعي(بن يزه، 2018، ص23–ص24)،وبسبب توقف عجلة الاقتصاد وفرض إجراءات التباعد الصحي لأشهر مستمرة حصل نقص كبير في الأغذية والمنتجات الزراعية، وتأثر تدفق المنتوجات الغذائية بسبب تأثر سلاسل الامداد العالمية، بسبب صعوبة النقل الجوي والبحري (السفياني، 2020، ص1362)، مما رتب تهديد الامن الغذائي الذي يمثل احد ابعاد الامن الانساني،لتطرح الأمم المتحدة استراتيجياتها ورؤيتها لضمان الامن الغذائي وصياغة سردية عالمية لذلك عام 2030، لا سيما وان أسعار المواد الغذائية والزراعية ارتفعت الى مستويات غير مسبوقة بعد الإعلان عن اجتياح جائحة كورونا العالم، بسبب تأثير إجراءات التباعد الاجتماعي والصحي، بسبب تأثير هذه الإجراءات على سلاسل الامداد العالمية(مؤنس ، 2023، ص33)، وما فاقم من تحديات الامن الغذائي اندلاع الحرب الروسية –الأوكرانية، اذ تساهم كل من روسيا الاتحادية وأوكرانيا بما يصل الى (30%) من تجارة القمح العالمية، ما رتب تهديد الامن الغذائي لملايين الناس، ولم يزل يعاني العالم من تداعيات جائحة كورونا ،فضلا عن استمرار معاناته من تداعيات التغييرات المناخية(مؤنس،2023، ص33). لهذه الأسباب مجتمعة سارعت مجموعة السبع الى تأكيد التزامها بدعم الدول التي تعاني من التضخم بسبب الحروب الصراعات،ودعم أنشطة برنامج الغذاء العالمي الذي تراعاه الأمم المتحدة عبر الاليات الثنائية والمتعددة والإقليمية،فضلا عن دعم الأنشطة الحكومية للأمن الغذائي(مؤنس، 2023،ص 33)،والتي تظافرت مع برامج الأمم المتحدة لضمان الامن الغذائي العالمي بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، والتي تعد احدى وكالات الأمم المتحدة المعنية بهذا الموضوع ، بالإضافة الى

البرامج الوطنية التي وضعتها الحكومات لتجاوز أزمات التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية بسبب الجائحة والحرب الروسية –الأوكرانية.

ثالثا:- التحديات البيئية والصحية:- مما لا شك فيه ان لا طاقة لدولة مهما امتلكت من مقومات القوة والقدرة على التصدي للتحديات البيئية،التي تتجاوز حدود الدول مثل التلوث الاشعاعي والذري وغيرها من النفايات الخطرة (عبد الجليل، 2015، ص257) ،مما يمنع تمتع الافراد بحقوقهم الإنسانية في ضوء تداعيات التغيير المناخي التي اجتاحت العالم بشدة بعد جائحة كورونا والحرب الروسية – الاوكرانية من قبيل الارتفاع الكبير في درجات الحرارة والفيضانات بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وغيرها من التغييرات المناخية(الصباغ ، 2023، ص1086)،الامر الذي حث الدول على الإسراع بصياغة العديد من الاستراتيجيات التي من شأنها تقليل الاضرار بالبيئة. وقد ابتدأت هذه الإجراءات مع اتفاقية كيوتو عام 1992 التي دعت الى تقليل الاعتماد على البترول لما يسببه من ارتفاع في درجات الحرارة. كما سارعت الدول الى وضع التشريعات القانونية التي من شأنها تقليل الاضرار بالبيئة مثل تشريع القوانين وإصدار اللوائح والتعليمات بهدف الحفاظ على البيئة والحد من التلوث من خلال تشديد العقوبات المالية ضد مسببي التلوث، فضلا عن التنسيق مع المنظمات الدولية التي تملك برامج طموحة في هذا المجال مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وغيرها من المنظمات، بالإضافة الى استثمار وسائل الاعلام للارتقاء بالوعي الجمعي للأفراد بأهمية حماية البيئة وخطورة تداعيات الاضرار بالبيئة(جاسم ، 2017، ص8).

ومن جانب آخر اعتمدت الدول استراتيجيات تعاون دولية متعددة الأطراف للتصدي للتحديات البيئية ومنذ وقت مبكر. تجسدت هذه الاستراتيجيات في اتفاقيات إقليمية ودولية وضعت ضوابط قانونية وآليات مادية فعاله للضغط على الدول اطراف المعاهدة للحفاظ على البيئة،ففي عام 1929 و1936 تم الاتفاق على عقد مؤتمرين دوليين في واشنطن للاتفاق على حظر تصريف البترول والمواد الكيماوية عبر البحار، وعلى الرغم من فشل هذين المؤتمرين في التوصل الى اتفاقية لحماية البيئة البحرية من التلوث، الا انهما مهدا الطريق لسلسلة من الاتفاقيات التي أكدت ذات الموضوع ،حيث ابرمت الدول اتفاقيات الاعوام 1954، 1958، 1963، 1969،وفي عام 1971 تم ابرام اتفاقية رامسار للحفاظ على مناطق الطيور المائية(عبد الجليل، 2015، ص257). وفي عام 1972 عقد اهم مؤتمر يعني بالوسط الانساني ومهدداته البيئية في ستوكهولم حضره ممثلو115 دولة،ليعرَّف البيئة بوصفها كل شيء يحيط بالإنسان من الموارد المادية والمناخية(عبد الجليل، 2015، ص 256). وفي هذا المؤتمر تم وضع قانون ستوكهولم لحماية البيئة والمكون من 26 مبدأ(عبد الأمير،2014، ص21)،لا سيما وان الإعلان العالمي لحقوق الانسان أكد على أهمية فرض التزامات على الدول لحماية البيئة ومنع الاضرار بها، لتتوالى مؤتمرات الأمم المتحدة للتحذير من تداعيات التغييرات المناخية، ووضع

استراتيجيات عمل متعـــدد الأطـــراف تضـــمن التـــزام الـــدول بوضـــع تشـــريعات قانونيـــة للحـــد مـــن التغيـــرات المناخية(الصباغ،2023، ص1087)، فضلا عن التوصيات والبروتوكولات التي تصدر عنها سنويا لهذا الغرض، تمثل أهمها ببروتوكول مونتريال 1987 للإسراع باتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات الوقائية للحد من ازمة المناخ والتقليـــل من الاحتباس الحراري(بشينة،2024، ص2097).

وفي عام 1992 عقدت الأمم المتحدة الاتفاقية الاطارية للمناخ للحفاظ على البيئة من الغازات الدفيئة ومساعدة النظم الايكولوجية على التكيف(بشينة،2024، ص2097). تلتها اتفاقية مكافحة التصحر الأممية عام 1994 والتي ارست مجموعة من استراتيجيات التعاون متعدد الأطراف لمكافحة العوامل التي تؤدي الى التصحر، ثم اتفاقية كيوتو لعام 2005 اسفرت عن اتخاذ مجموعة من استراتيجيات التعاون للتقليل من الغازات الدفيئة، ثم اتفاقية بـــاريس عـــام 2015 لـــذات الغرض(بشينة، 2024،ص2097–ص2098)، تلاها مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في مدينه جلاسكو الاســـكتلندية عـــام 2021 ، والمعروف اختصارا (COP26)(قنديل،2022، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية). وآخرهـــا مؤتمر الأطراف الأمم المعروف ب(COP27) ، والذي عقد في شرم الشيخ في مصر عام 2022، والذي قدم مجموعه من الحلول لتقليل الاحتباس الحراري والغازات الدفيئة(زكي، 2022، ص 6). الا إن هذه الاتفاقيات واجهت العديد مـــن المعوقات اهمها الالتزامات المترتبة عنها منها تردد بعض الدول في المصادقة على هذه الاتفاقيات لخوفها من ان تنـــال من سيادتها وسياساتها، فضلا عن تعارض دساتيرها الوطنية مع بعض مقررات هذه الاتفاقيات(بشينة،2024،ص2101–ص2102)، وتراجعها عن الإيفاء بالتعهدات التي الزمت نفسها بها للتقليل من الاحتباس الحراري(قنديل،2022،مركـــز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)،منها تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري من فحم وبتـــرول واز طبيعـــي، ووقف تجريف الغابات والمناطق الخضراء وغيرها من المصدات الطبيعية التي تساهم في تقليل الاحتباس الحراري،وما ان انتهت الدول من جائحة كورونا التي أسهمت في تقليل الاحتباس الحراري وانبعاث الغازات الدفيئة بسبب الإجراءات الوقائية التي فرضتها الدول بسبب هذا التحدي الصحي من قطع للمطارات وفرض العزلة على تنقـــل الافـــراد وقطـــع وسائل النقل بكل أنواعها مما رتب تقليل انبعاث الغازات الدفيئة، حتى اندلعت الحرب الروسية الأوكرانية التـــي رتبـــت ارتفاع الطلب العالمي على مصادر الطاقة، بسبب العقوبات على قطاع الطاقة في روسيا، مما رتب زيادة الدول انتاجهـــا من الطاقة(الصباغ،2023،ص1082)،ما زاد من تداعيات التغييرات المناخية مما يحتم فرض الضغوط والاتفاق علـــى استراتيجيات تعاون متعدد الأطراف لحماية البيئة والمناخ لضمان تمتع الانسان بكامل حقوقه الإنسانية بالفعل.

ومن جانب آخر أظهرت تداعيات جائحة كورونا خطورة التحديات الصحية التي تهدد الحقوق الطبيعية للإنسان مثل حقه في الحياه بصحة جيدة، فالعقل السليم في الجسم السليم، ما يعني تهديد اهم ابعاد الامن الانساني ممثلا بالأمن الصحي. اذ يؤكد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية على ان الامن الصحي يمثل اهم مؤشرات التنمية البشرية(عبد القادر،2024،ص35)، فلكي يتمتع الانسان بحقوقه لا بد له ان يتمتع بصحة جيدة من خلال التصدي للأمراض الانتقالية والاوبئة عبر الارتقاء بإداء المؤسسات الصحية ، لتتمكن من تقديم الخدمات الصحية للجميع ودون تمييز وتوفير اللقاحات اللازمة والرعاية الصحية للإنسان الذي يعد راس المال الفعلي للمجتمعات والدول ، فهو يمثل المرتكز الأساس في النشاطات الصناعية والاقتصادي(عبد القادر،2024، ص36). حيث أظهرت جائحة كورنا انكشافا امنيا خطيرا حتى في الدول المتقدمة،التي عجزت عن توفير اللقاحات والكمامات والرعاية الصحية الملائمة للجميع وغيرها من وسائل التصدي للجائحة التي تفشت بشكل متسارع واخذت تحصد الأرواح الأموال وتثير الرعب لدى الافراد والجماعات(المشهداني، 2024،ص235)،ما رتب فرض تحديات مجتمعية أخرى الأمنية الأخرى بعد اغلاق الحدود وتوقف وسائل النقل بأنواعها وفرض اجراءات الحجر الصحي ، أضيفت الى اجندة المؤسسات الأمنية والامن الوطني للدول،مثل تهديد الامن الغذائي بسبب إجراءات فرض الحظر الصحي(المشهداني،2024، ص236)، مما حتم على الدول تنسيق وتوحيد استراتيجياتها لمواجهة التحديات الصحية التي فرضتها جائحة كورونا وغيرها من التحديات الصحية ، طالما ان الامن الصحي يفيد تمتع الانسان بأقصى حالة من الصحة، وإمكانية عيشه في بيئة خالية من الامراض والاوبئة، وضمان حصوله على الرعاية الصحية كما عرفته الأمم المتحدة(عبد القادر، 2024، ص38).

وفي العموم تعددت استراتيجيات التعاون متعدد الأطراف للتصدي لجائحه كورونا التي اتخذها البحث أنموذجا بوصفها اهم تحدي صحي واجه البشرية جمعاء في الالفية الثانية،حيث صدرت مجموعة كبيرة من القرارات والتوصيات من الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية التي قادت هذه الاستراتيجيات الدولية والوطنية بوصفها الوكالة المعنية بهذا الموضوع،فضلا عن الاتفاقيات التي ابرمتها الدول في ما بينها للتصدي لهذه الجائحة التي حصدت الملايين من البشر.

ولعل اهم الاستراتيجيات التي اعتمدتها منظمة الصحة العالمية للتصدي لهذه الجائحة تمثل في الإعلان عن هذا الوباء الذي يتسم بسرعة الانتقال والعمل على الارتقاء بالوعي الجمعي لكل الافراد في كل الدول عن خطورتها وآثارها على صحه الانسان عبر توظيف وسائل الاعلام السمعية والبصرية والرقمية الدولية وحث الوطنية منها، من خلال بث الاف التقارير المتلفزة عن خطورتها وكيفية الوقاية منها وعلاجها، كما اطلقت خدمة الرسائل باللغة العربية عبر تطبيقي واتس آب وفيسبوك لتلقي المعلومات وبث التقارير عن تطور الجائحة ومتحوراتها التي ما تزال حتى الان(الغنام ، 2024، ص60). ومن جانب آخر اتجهت الى صياغة استراتيجيات تعاون مع كل من الأمم المتحدة،منظمة الصليب

الأحمر ،منظمة الهلال الأحمر وغرفة التجارة العالمية، فضلا عن منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) واليونسيف لحقوق الأطفال والاتحاد الدولي لرياضه كره القدم للتصدي لهذا الوباء العالمي(الغنام،2024، ص61).

بالإضافة الى ما سبق عقدت المنظمة العديد من الاجتماعات للأطباء والخبراء الدوليين العاملين في مجال الطب والصيدلة والصحة والتمريض للتباحث حول سبل إيقاف تفشي هذا الوباء والاعداد للاستراتيجيات دولية لتوفير اللقاحات للأفراد في كل مكان في العالم، والتحق اكثر من (4.7) مليون متطوع بالدورات التعليمية الافتراضية عبر الوسائل الرقمية للتعرف على سبل التصدي للجائحة ومعالجتها واحتواء تفشيها في المجتمعات وبأكثر من (44) لغة(مصطفى،2021، ص316). كما وضعت المنظمة خطة استراتيجية للتأهب والاستجابة وتهيئة العديد من اللقاحات، وارسلت مبعوثين الى اغلب دول العالم لتقديم المشورات حول استراتيجيات التصدي للوباء للقيادات السياسية، واطلقت بالتنسيق مع الأمم المتحدة صندوق الاستجابة لـ(كوفيد- 19) جمعت من خلاله ما يربو على (70)مليون دولار امريكي لتغطية نشاطات (187000) الف فرد ومؤسسه وتقديم المساعدات للعاملين في الخطوط الامامية في مواجهة الجائحة ، فضلا عن اطلاقها منصة الشركاء لمواجهة (كوفيد-19) وتقديم المشاورات واعداد الخطط والاستراتيجيات لمواجهة هذا الوباء وغيرها من الاستراتيجيات على الرغم من موازنتها التشغيلية التي لا تتجاوز (5.84)مليار دولار حتى عام 2020-2021 فقط(مصطفى ،2021، ص323).

وفي الجانب الاخر قادت الأمم المتحدة تعاونا غير مسبوق للتصدي للجائحة، حيث دعت في اجتماعها الأول بعد الإعلان عن الجائحة الى صياغة استراتيجيات تعاون متعدد اطراف وتحقيق اجماع دولي عليها بعيدا عن الحسابات السياسية، ودعت الى وقف فوري لأطلاق انار وإيقاف كل الحروب والصراعات المسلحة لتوفير وسائل وأدوات استراتيجيات الاستجابة لهذا الوباء الذي يهدد البشرية (فاطمة الزهراء، 2022، ص355)، واطلقت الاستراتيجية العالمية للتصدي لكوفيد 19 عبر الوكالات المتخصصة واهمها منظمة الصحة العالمية المعنية بشكل مباشر بهذا الموضوع، بالإضافة الى الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية ، كما خصصت (15) مليون دولار امريك لتمويل استراتيجياتها في التصدي للجائحة ، واطلقت في دورتها (74) لعام 2020 إعلانها العالمي للتضامن في مكافحة فايروس كورونا ، وفي اطار هذا الإعلان صاغت الأمم المتحدة العديد من الاستراتيجيات متعددة الأطراف(فاطمة الزهراء ، 2022، ص356).

بالإضافة الى ما سبق اتجه الاتحاد الأوربي وغيره من المنظمات حملات لتقديم المساعدات المالية لتامين اللقاحات والعلاجات(الغنام،2024، ص62)، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي(فاطمة الزهراء، 2022،ص 357-ص358). ولعل من المفارقات الأخرى في هذا الموضوع أيضا ان الحكومات الوطنية كانت سباقة في صياغة استراتيجيات وطنية لمواجهة هذا الوباء العالمي سواء عبر التنسيق في ما بينها ام التنسيق مع منظمة الصحة العالمية والأمم المتحدة في إجراءات فرض الحظر الصحي ابتداءاك ام في الحرص على تامين اللقاحات لأبنائها في اسرع وقت، وتوفير العلاجات والكمامات وغيرها من إجراءات العلاج،على الرغم من ان الدول المتقدمة والناشئة فضلت التعاون في اطر ضيقة لحرصها على مصالحها مثل الدول الاوربية ودول مجموعة العشرين ورابطة دول الأسيان ومجموعة تكتل البريكس(فاطمة الزهراء،2022، ص360)، فضلا عن الاتهامات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الامريكية (فاطمة الزهراء،2022،ص357).

ومن الجدير بالذكر ان اغلب القوانين لم تورد تعريفا خاصا بالأمراض الانتقالية وانما ادرجتها ضمن الجداول الملحقة بالقوانين الطبية (الترساوي، 2021،ص113)،مما حث المشرع في الكثير من الدول على استحداثها بعد تفشي الجائحة ووضع العقوبات الازمة لها(الترساوي،2021، ص114)،اذ عد العطاس احد الجرائم التي يعاقب عليها القانون في الكثير من الدول بعد الجائحة(الترساوي،2021،ص 115). وفي العموم يمكن القول ان الامن الانساني لا يتحقق الا باعتماد استراتيجيات تعاون متعدد الأطراف ، في ضوء التحديات المعاصرة فضلا عن تعدد ابعاده مما يوسع من دائرة مهدداته.

المطلب الثاني :-استراتيجيات التعاون متعدد الأطراف للتصدي للتحديات العسكرية للأمن الانساني :-

لاشك ان تحديات الامن الانساني لم تقتصر على التحديات الناعمة بل شملت التحديات الخشنة مثل الحروب والصراعات بمختلف اشكالها ومستوياتها، لما تسببه من تهديد مباشر للأمن المجتمعي يتمثل أهمها بالهجرة غير المشروعة،فضلا عن تنامي نشاطات التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة ،وتزاد تداعي هذه التحديات بعد جائحة كورونا بشكل مضاعف مع تزايد مستويات التضخم والتباطؤ الاقتصادي الذي شهده العالم بعد تفشي الوباء، وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية ومن ثم تداعيات احداث سبعة أكتوبر والحرب في البحر الأحمر التي تبعها مراحل من التصعيد والتوتر الذي يهدد كل دول منطقة الشرق الأوسط والنظام الدولي. وعليه ستناول هذا المطلب التحديات التي تطرحها الحروب بكل مستوياتها واشكالها، فضلا عن نشاطات التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة على الامن الانساني في ضوء ما تتسم به البيئة الدولية من السيولة بسبب ثورة المعلومات والاتصالات وتقنيات الذكاء الاصطناعي التي بدأت تهدد المنظومة القيمية للمجتمعات الى مستويات غير مسبوقة.

أولا :- تحديات النزاعات الداخلية والحروب :- على الرغم من تراجع الحروب الشاملة بين الدول الكبرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الا ان هذه المرحلة فتحت الافاق امام انتشار اشكال أخرى من الحروب يتمثل أهمها بالحروب والنزاعات الداخلية لاعتبارات عرقية واثنية، والتي ظهرت بوصفها احدى التحديات المعقدة في النظام الدولي بسبب تعدد مسبباتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على استقرار الدول وامنها(البصراتي،2019،ص6). حيث أسهم تنامي آفاق العولمة وثورة المعلومات والاتصالات، بالإضافة الى التحولات التي شهدتها البيئة الدولية في بلورة هذه الاشكال الجديدة من التهديدات للأمن بمعناه الشامل، في ضوء تراجع دور الدولة في القطاع الأمني وتزايد أدوار الفواعل دون القومية(فيروز،2018،ص107)، ففي الفترة من 1989- 1999 كان هناك(33) واحدا منها فقط كان نزاعا دوليا(فيروز،2018،ص110) بعد ان أصبح تباين الثقافات مصدرا من مصادر الصراع(فيروز،2018،ص 111)،مما يرتب تهديدات مباشرة للأمن الانساني بأبعاده المختلفة.

ولعل وجود بعض الفجوات القانونية في القانون الدولي العام، وفي إجراءات الأمم المتحدة وتدابيرها لمنع العدوان، فضلا عن طبيعة التوازنات الدولية التي سادت النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أتاح الكثير من الفرص التي سمحت لبعض الدول بتجاوزها، لا سيما ما يتعلق بإجراءات المادة الحادية والخمسون المعنية بممارسة حق الدفاع الشرعي عن النفس طبقا للميثاق، والتي سمحت بتزايد الحروب والصراعات المسلحة التي رتبت تهديدات متزايد للأمن الانساني،في ضوء انشغال المؤسسات العسكرية والأمنية بأدوار غير أدوارها،او انشغالها بتوترات ونزاعات داخلية، فضلا عن الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي(فيروز،2018، ص99-ص100)، حتى اصبح المجتمع مرتهن بإرادة جماعات متحاربة داخل الدولة وخارجها،لا سيما وان هذه النزاعات تتخطى الحدود الوطنية للدولة(فيروز،2018، ص142).

وعليه فإن التهديدات لم تعد توجه ضد الامن القومي للدولة فحسب بل أصبحت تهدد الامن الشخصي والفردي والاقتصادي وحتى الصحي للأفراد داخل دولهم، فلا يمكن لدولة ان تكون آمنة اذا كان احد افرادها يعاني من انعدام الامن(فيروز،2018،ص143)،حيث تبلورت تحديات ذات طبيعة لا متماثلة تهدد العدالة الاجتماعية في المجتمعات لتوفر بدورها فرصا لتفجر النزاعات الداخلية لاعتبارات عرقية واثنية تكون في أحيان كثيرة مدعاه لتهجير السكان المحليين داخل الدولة وخارجها مع تزايد ظهور الدول الفاشلة والمفككه(فيروز، 2018،ص114) ،وهو ما يعني تهديد الامن الانساني وفقا لتعريف الحكومة الكندية، بوصفه حماية الافراد من التحديات المادية او العنف على وجه الخصوص(فيروز،2018،ص133)،لا سيما وانه لم تعد الدولة هي الطرف الوحيد الذي يحتكر العنف،بل ظهر فاعلون عنيفون داخل الدولة وخارجها من دون الدول يلتقون عند خطوط المواجهة الاثنية والدينية والسياسية(فرغلي، 2015،

ص16). وعلى الرغم من تزايد أدوار المنظمات الدولية والدول الفاعلة في تسوية النزاعات الدولية، الا ان الحروب لم تختف بشكل نهائي، بل تزايدت مسبباتها مثل تزايد التنافس الاقتصادي بين الدول في ضوء تراجع الموارد الطبيعية، فضلا عن تعدد التحديات العابرة للحدود القومية والتحديات الديموغرافية المترتبه على زيادة عدد السكان، فضلا عن البحث عن المكانة والدور وصياغة استراتيجيات للحفاظ على التوازن الدولي القائم لضمان مصالحها.

بالإضافة الى ما سبق ظهرت الحروب السيبرانية لتشكل انتهاكا للقانون الدولي الانساني وتهديدا مباشرا للأمن الانساني بأبعاده الفردية والشخصية ،بالإضافة الى الابعاد الأخرى، اذ اصبح بالامكان توظيف الحروب والهجمات السبرانية في اطار حروب الجيل الخامس والسادس التي تستخدم الفضاء الافتراضي الذي يتجاوز الحدود القومية للدول لاستهداف فكر الانسان وعقله وزعزعة الامن والاستقرار(القصاص، 2023، ص3)،لا سيما وان هذه الحروب اقل كلفة من الحروب التقليدية،فضلا عن كون التبعات القانونية المترتبة عليها اقل من نظيراتها التقليدية(القصاص،2023،ص4)،بالإضافة الى إنها ترتكز على استثمار وتوظيف الفجوة الرقمية بين الدول واستثمار الظروف الاقتصادية المتردية والواقع المعيشي والثغرات في الامن الفكري للأفراد لترتب تزايد تحديات الامن الانساني.

وقد احدثت جائحة كورونا تصدعات كبيرة جدا في النظام الدولي، ابتدأت بالتصدع في النظام الصحي العالمي بسبب الجائحة، فضلا عن النظام الاقتصادي الذي أصابه الركود والكساد وتراجع أسعار النفط وزيادة التنافس الاقتصادي الأمريكي – الصيني، بالإضافة الى اندلاع الحرب الروسية – الأوكرانية وتداعيات التغيير المناخي مما اثر على سلاسل الامداد اللوجستية والغذائية، لا سيما بعد تداعيات طوفان الأقصى لتزيد من بؤر التوتر والأزمات بكل ابعادها وتوفر فرصا لاندلاع الحروب دفعت الأمم المتحدة ومجلس الامن الى عقد المزيد من الجلسات الطارئة لاحتواء هذه التداعيات،فضلا عن جهود التسوية الدولية للحرب الروسية – الأوكرانية والحرب في غزة ومضيق باب المندب لتأثير هذه الحروب تحديدا على الامن الانساني، فضلا عن الاجتماعات والمؤتمرات التقليدية الافتراضية دوليا وإقليميا التي عقدت لمناقشة هذه التداعيات.

وتجدر الإشارة الى ان اهم تداعيات الحروب باختلاف اشكالها تمثل بزيادة معدلات الهجرة غير المشروعه،التي عدتها الدول الاوربية مشكلة امنية كبرى منذ ثمانينات القرن الماضي لأنها ترتب تهديدا للهوية الوطنية للدولة المضيفة،في ضوء ادراكها للأمن بوصفه بناءا اجتماعيا طبقا لمدرسة كوبنهاغن(مشاور ، 2018(مشاور،2018، ص219)،فضلا عن ذلك فإن الهجرة غير المشروعة ترتب تحديا ديموغرافيا امنيا للبلد المضيف كونها بأعداد غير مدوسة ، وهو ما دفع الأحزاب اليمينة في اوربا الى عدها قنبلة موقوته في اوربا ستغير طبيعة الحياة فيها في المدى القريب(مجلة الدفاع الوطني، 2016، لبنان)،حيث باتت الهجرة غير المشروعة تحديا يهدد العالم بأسرة(هبه، 2021، ص38)،مما حتم على الدول لا سيما الدول الاوربية التحذير من هذه الهجرة لا سيما وان اغلب المهاجرين هم من منطقة

الشرق الأوسط بسبب التوترات التي ظهرت مع تداعيات التغيير العربي عام 2011،وظهور الكثير من الدول الفاشلة التي لا تستطيع فرض قوانينها وارادتها على مواطنيها لتزيد من الضغوط التي تفرضها الهجرة غير المشروعة من المناطق الفقرة في آسيا وافريقيا الى اوربا للأمن الانساني، فاعتمدت الدول بشكل عام الكثير من الاستراتيجيات للحد منها،لا سيما وان هذه الهجرات بسبب الحروب رتبت تزايد المخاطر الإنسانية عموما والصحية والاقتصاد على وجه الخصوص،فضلا عن التحديات الديموغرافية التي تفرضها جماعا مختلفة في المنظومة القيمية والايدلوجية والاجتماعية عن مواطني الدولة المضيفة .

ثانيا :- التحديات التي تفرضها التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة :- لا شك ان الحروب اللامتماثلة أصبحت تمثل احد اهم مظاهر البيئة الدولية في القرن الواحد وعشرون واحد اهم التحديات للأمن الانساني،واهم اشكاله هذه الحروب تجسد بالإرهاب العابر للحدود، لا سيما الإرهاب الرقمي او الافتراضي الذي يستثمر التطور المتسارع لتكنلوجيا الاتصالات والمعلومات ووسائل النقل،مما رتب تعدد اشكال وأنواع الإرهاب واتساع رقعة نشاطاته ليمثل تهديدا عابرا للحدود(سلمان، 2020،ص167)، مستثمرا حقيقة ان الحروب السيبرانية تجري في مجالات افتراضية غير محددة،وعبر شبكات المعلومات والانترنيت العابرة للحدود لتستهدف المنشئات الحيوية او البنى التحتية للدول او الشخصيات السياسية او الرموز الدينية (مسعود،2018، ص84)،وبذا اصبح الإرهاب يستهدف الامن الفردي والشخصي للأفراد باختلاف طوائفهم واعراقهم وتسمياتهم ووظائفهم ليكون احد التحديات للأمن القومي للدول، ولم تختلف الجرائم التي تخلفها العمليات الإرهابية عن نظيراتها من الحروب التقليدية من استهداف المدنيين من النساء والأطفال وتهجير السكان المحليين وقطع الطرق(فرغلي،2015، ص16).

وما زاد من صعبة التحديات التي تطرحها التنظيمات الإرهابية مساعي هذه التنظيمات للحصول على الأسلحة النووية، او المواد النووية ذات العلاقة بالاستخدام العسكري (فيروز،2018،ص114). وتتراوح تحديات التنظيمات الارهابية للأمن الانساني من دعم وتشجيع اشكال من التمرد وزعزعة استقرار المناطق وتهديد سلامة الأفراد والمجتمعات الى الاغتيالات والاختطاف والتفجيرات الإرهابية لفرض واقع معين على المجتمع وفرض اهداف سياسية لتحقيق اهداف دولا أخرى داعمه لهذه التنظيمات، وهي بالضرورة لا تنسجم مع المتبنيات الفكرية والقيمية للمجتمع مما فرض على الدول اعتماد استراتيجيات تعاونية لمواجهة التهديدات الإرهابية التي تأخذ اوجها متعددة متعددة، لتشمل الجهود الدبلوماسية،والتعاون الاستخباراتي،وعمليات مكافحة الإرهاب، ومعالجة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الأساسية التي تساهم في التطرف،مع التأكيد على اعتماد التنسيق المسبق بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمعات حول العالم(محمد، 2024،المركز الأوربي لدراسة ومكافحة الإرهاب والاستخبارات).

ويتحقق التعاون الدولي في التصدي للإرهاب عبر اعتماد استراتيجيات تعاون متعددة الأطراف تعمل على تبادل المعلومات الاستخبارية حول الأنشطة الإرهابية قبل تنفيذ العمليات الإرهابية واحباطها قبل التنفيذ،حيث يتيح التعاون

الدولي تبادل هذه المعلومات بين وكالات إنفاذ القانون وأجهزة الاستخبارات والكيانات الأخرى ذات الصلة اولا، فضلا عن صياغة استراتيجيات متعددة الأطراف لمنع تكوين الحواضن الآمنة للتنظيمات الإرهابية واستئصال الموجود منها ثانيا،بالإضافة الى العمل لمنع التمويل عن التنظيمات الإرهابية ثالثا،من خلال تتبع وتعطيل تدفق الأموال إلى المنظمات الإرهابية،وتبادل المعلومات حول المعاملات المالية وتنفيذ التدابير اللازمة لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب،يمكن للدول حرمان الجماعات الإرهابية من الموارد التي تحتاجها للعمل(محمد، 2024،المركز الأوربي لدراسة ومكافحة الإرهاب والاستخبارات) ،واهم من هذا وذاك لا بد من التصدي للصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الافراد في المجتمعات،والتي قد تخلق ثغرات بإمكان التنظيمات الإرهابية استثمارها،من خلال العمل لتحقيق التنمية والمستدامة ومشاركة الافراد في القرار السياسي وفي موارد الدول والارتقاء ببناها التحتية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الافراد.

وعلى هذا الأساس وضعت الأمم المتحدة استراتيجيتها العالمية لمواجهة الإرهاب والتي ارتكزت على أربعة ركائز تمثلت بكل من معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب، واتخاذ مجموعة من الاستراتيجيات للتصدي للتنظيمات الإرهابية ثانيا، فضلا عن الارتقاء بالقدرات الأمنية والعسكرية والاستخبارية للدول للتصدي لهذه الظاهرة العابرة للحدود، والتركيز على وضع الإجراءات والتدابير لضمان احترام حقوق الإنسان والارتقاء بأمنه الشخصي والفردي(الأمم المتحدة، 2006).

وبهذا الصدد يذكر ان الأمم المتحدة اقرت 16 صكا دولية بعد احداث سبتمبر عام 2001 مباشرة ، بالإضافة الى الاتفاقيات التي اقرها الاتحاد الأوربي وجامعة الدولي العربية وغيرها من المنظمات الدولية والدول للتصدي للإرهاب،تمثل أهمها بالتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش الإرهابي عام 2014(مجلة الدفاع اللبنانية ،2015)،وازدادت وتيرة هذه التدابير بعد جائحة كورونا، حيث حاولت التنظيمات الإرهابية انتهاز مرحلة الاغلاق الصحي اثناء الجائحة، مما دفع مجلس الامن الى تقديم عقد اجتماع افتراضي للإحاطة بنشاطات التنظيمات الإرهابية وقت الجائحة ، للحيلولة دون استثمارها مرحلة التباعد الاجتماعي واجراءات الاغلاق الصحي لتنفيذ عمليات إرهابية ،والاستمرار في التصدي للتنظيمات الإرهابية في العراق وسوريا بعد محاولات التنظيم لشتاته في مناطق الصراع ما حدا بمجلس الامن الى التأكيد على أهمية الاستمرار في التصدي للإرهاب(الأمم المتحدة ، 2006).

ومن اهم تداعيات التنظيمات الإرهابية تزايد نشاطات عصابات الجريمة المنظمة في المناطق التي يتزايد فيها الإرهاب. اذ يعرف علم الاجتماع الجنائي الجريمة المنظمة بوصفها ظاهرة اجتماعية طبيعية يتغير مفهومها من مجتمع الى اخر، في ما يعرفها القانون بوصفها الواقعة التي ترتب اثر سلبي على الحقوق او المصالح التي اقرها المشرع(عبد الحق وطالب،2020، ص6)،ويعرفها الفقه العربي بوصفها الجريمة المعقدة التي تقع بعد تخطيط محكم وتنفيذ دقيق، يقوم بها مجرمون يحترفون الاجرام، من خلال كيان عصابي هرمي من حيث التخطيط والقيادة التنفيذ، ولوائح وتعليمات

صارمه تحدد طبيعة العلاقة بين جميع عناصر هذا التنظيم (عبد الحق وطالب، 2020ص7). في ما عرفتها الأمم المتحدة في اتفاقيتها لعام 2000 (باليرمو)بوصفها الجريمة التي ترتكبها جماعة محددة البنية، أي ان وجودها ليس عشوائيا تتكون من ثلاثة اشخاص فاكثر، يستمر وجودها لفترة من الزمن، تخطط لارتكاب الأفعال الاجرامية الواردة في هذه الاتفاقية(حمودي ، 2018، ص76). وعليه فهي تفيد مشروعا اجراميا يرتكب الجرائم بشكل منظم ومستمر تختلف تماما عن الجرائم التقليدية العادية من حيث طريقة التنفيذ والاهداف المتوخاة وهيكلية التنظيم العصابي(حمودي، 2018، ص 78). وقد وضعت الأمم المتحدة اتفاقية لمكافحة الجريمة المنظمة في الدورة الخامسة والستين عام 2000، دخلت حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 2003(الدوسري والهاجري،2023،ص1957)، حددت فيها النشاطات الاجرامية بما يأتي(الدوسري والهاجري، 1958،2023) :-

1. التجارة غير المشروعة في المخدرات وغسيل الأموال.
2. تجارة البشر.
3. تزوير العملة.
4. سرقة المواد النووية والآثار الثقافية.
5. تجارة الأسلحة.

ووفقا لهذا التصور فإن الجريمة المنظمة تمثل احد اهم التحديات للأمن الشخصي والفردي للأفراد، مما يعني تهديد الامن الانساني للمجتمعات،لا سيما وان اغلب الجرائم المنظمة تتمثل باختطاف الافراد وقتلهم وتجارة الأعضاء وغسيل الأموال وسرقة الاثار الثقافية وتمويل التنظيمات الإرهابية التي توفر الحماية لعصابات الجرائم المنظمة.

وعلى الرغم من تفشي وباء كوفيد-19 وما رتبه من قطع لسلاسل الامداد اللوجستية لعصابات الجريمة المنظمة عام 2020،الا إن هذه العصابات كيفت ادواتها ووسائلها للاستمرار في نشاطاتها الاجرامية(صفاء وعبد الكريم،2023،ص940)،مما حث مجلس الامن على عقد العديد من الجلسات للتحذير من تفشي نشاطات التنظيمات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة مع تفشي الجائحة والاغلاق الصحي،لا سيما وان الحروب الجديدة تشن لغايات ترتبط بالهوية سواء اكانت دينية او قبلية او اثنية، وتستهدف المدنيين بالقتل او التهجير او التطهير العرقي والعنف الجسدي، كما ان اقتصادها الحربي يرتكز على النشاطات غير المشروعة مثل تهريب النفط وفرض الجباية على السكان المحليين في المناطق التي يتواجدون فيها والاتجار بالبشر والأعضاء البشرية وغيرها من النشاطات غير القانونية(فرغلي، 2015، ص 17). ومن جانب آخر استغلت جماعات الجريمة المنظمة الظروف الاستثنائية للجائحة

لتوسيع نشاطها الاجرامي وتطوير هياكلها وتدويل أنشطتها الاجرامية عبر العالم لتعظيم أرباحها غير المشروعة ، لا سيما في الفضاء الافتراضي لتقوم بالكثير من الجرائم الالكترونية مثل الابتزاز والاختطاف وتوريد المخدرات والهجمات السيبرانية والإرهاب الرقمي والاتجار بالبشر وغيرها من الجرائم(صفاء وعبد الكريم ،2023، ص940)، مما حدا بالدول والمنظمات الدولية التنبيه الى خطورة هذه الشبكات وتهديدها للأمن الانساني،والإسراع بالمصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات التي تكافحها أهمها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية(صفاء وعبد الكريم ، 2023، ص940).

فمع تفشي هذا الوباء القاتل كثفت شبكات الجريمة المنظمة من جرائمها مستغلة انشغال الحكومات بتداعيات الجائحة، وحاجة العالم الى التواصل عبر شبكات المعلومات لتمارس الاحتيال واصطياد الضحايا للاتجار بالبش والأعضاء البشرية والمخدرات ، والتواصل مع الافراد والجماعات بأسماء وهمية منها منظمة الصحة العالمية ، فضلا عن ممارسة جرائم التجسس والقرصنه وتهريب المهاجرين بشكل غير مشروع وغيرها من الجرائم، وهو ما أكده مجلس الامن في اجتماعاته الافتراضية للتحذير من نشاطات الجريمة المنظمة،وكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة والانتربول في اكثر من اجتماع خلال تفشي الجائحة (صفاء وعبد الكريم ، 2023، ص 947– ص 948)،والتأكيد على تفعيل اليات التعاون الدولي للتصدي للجريمة المنظمة، والتي تمثل أهمها بالأليات القانونية التي اكدت عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، والبروتوكول الخاص بمعاقبة ومنع الاتجار بالبشر ،والبروتوكول الخاص بمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، فضلا عن تفعيل اليات البروتوكول الخاص بمنع تصنيع الأجهزة النارية واجزائها ومكوناتها والاتجار بها بشكل غير مشروع، فضلا عن تفعيل اليات الأمم المتحدة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بالإضافة الى تفعيل الاليات القضائية لمكافحة الجرائم المنظمة مثل اليات تسليم المجرمين التي توقفت او تلكأت بسبب انشغال الحكومات بالتصدي للجائحة وغيرها من الاليات القضائية، وابرام الاتفاقيات الدولية والإقليمية لتنسيق الجهود الدولية لمكافحة هذه الظاهرة التي تهدد الامن الانساني(صفاء وعبد الكريم، 2023، ص948–ص951).

الخاتمة والاستنتاجات :-

واستنتاجا لما سبق فإن مفهوم الامن الانساني تجاوز المفاهيم التقليدية للأمن والتي تربطه بغياب التهديدات العسكرية والصراعات التقليدية التي كانت تحدث بين الشرق والغرب،ليفيد تحرر الانسان من كل تهديد سواء كان تهديدا ناعما يتمثل بالتحديات الاقتصادية او السياسية او الشخصية او تهديدا خشنا مثل الصراعات المسلحة والحروب والعمليات الإرهابية وعمليات شبكات الجرائم المنظمة، هو ما يعني تزايد التحديات التي تهدده في ضوء التغييرات العميقة التي شهدتها البيئة الدولية بعد تفشي جائحة كورونا التي أكدت عجز الدول عن ضمان امن افرادها اولا،فضلا عن عجزها في بلورة استراتيجيات تعاون متعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية مثل الحروب والصراعات الداخلية والاوبئة الانتقالية ثانيا، بالإضافة الى تداعيات التغييرات المناخية التي ظهرت آثارها بشكل واضح بعد الجائحة ثالثا،بسبب حرص

الدول على مصالحها القومية،وما اتسم به ادائها الخارجي من براجماتية شجعتها على توظيف هذه الجائحة في التنافس الدولي. ففي الوقت الذي اتهمت فيه الولايات المتحدة الامريكية الصين بانها السبب في تفشي الجائحة،وابرمت مجموعة من الاتفاقيات للضغط على المصالح الصينية في الشرق الأوسط وافريقيا ، والمشاركة وبفاعلية في مؤتمرات المناخ،فإن الصين اتجهت الى توظيف ما عرف بدبلوماسية اللقاحات لضمان مصالحها في دول عالم الجنوب مما رتب تزايد التنافس الدولي عموما واستمرار التحديات التي تهدد الامن الانساني في ضوء تزايد التنافس الدولي تنامي ثورة المعلومات والاتصالات وتفجر الصراعات الداخلية والدولية، وتداعيات التغيير المناخي وندرة الموارد الطبيعية، وعليه يمكن استنتاج ما يأتي :-

أولا :- بسبب صعوبة الاتفاق على تعريف شامل مانع للأمن تعددت الاتجاهات الفكرية له، حيث ركز الباحثون الواقعيون وعلى اختلاف توجهاتهم الفكرية على الابعاد الاستراتيجية له في مقارباتهم،من خلال ربط المفهوم بقضايا السيادة القومية ومحصلة القدرات العسكرية للتصدي للتحديات العسكرية والأمنية التقليدية التي تواجهه.

ثانيا :- وفي الجانب الآخر ركز الليبراليون على اختلاف توجهاتهم على الابعاد الاقتصادية والاجتماعية اللأمن،من خلال التأكيد على اهمية الارتقاء بالقدرات الاقتصادية للدول لتحقيق الرفاهية سبيلا التصدي للتحديات الناعمة.

ثالثا :- رتب تبلوَّر التحديات اللامتماثلة للأمن بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة الى تبلوّر المقاربات النقدية التي نقلت الامن الى اتجاهات معرفية جديدة اكدت على مفهوم الامن الإنساني. حيث دعت الى أمننة قطاعات لم تكن مؤمننه في السابق مثل حق البقاء والوجود للأفراد والمجتمع، كما اكدت هذه النظريات على تعدد مرجعيات الامن لتشمل الافراد والمجتمع ، بعد ان كانت تقتصر على الدولة.

رابعا:- تتداخل ابعاد الامن الإنساني مع الكثير من المفاهيم مثل حقوق الانسان والتنمية البشرية والتنمية المستدامة والامن المجتمعي وغيرها من المفاهيم والمصطلحات في ضوء تعدد التحديات غير التقليدية التي تهدد الافراد والجماعات والدول.

خامسا :- يفيد مفهوم الامن الانساني تحرر الانسان من الخوف والحرمان والعوز، وهو ما حتم على الدول صياغة استراتيجيات تعاون دولي للتصدي للتحديات العالمية غير التقليدية التي باتت تواجهه في عالم اليوم ، والتي لا تستطيع الدول التصدي لها فرادا مهمها امتلكت من قدرات مثل الفقر، وتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية وشبكات الجرائم المنظمة والهجرة غير المشروعة وتداعيات التغيير المناخي والامراض الانتقالية.

سادسا :- تتعدد ابعاد الامن الانساني لتشمل الامن الفردي والشخصي للأفراد والامن الاقتصادي والغذائي، فضلا عن الامن البيئي وغيرها من الابعاد.

سابعا:- غيرت التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية التي رافقت جائحة كورونا عام 2020 الكثير من المفاهيم،بسبب تبلور الكثير من الظواهر الاقتصادية والتقنية والعسكرية والاجتماعية والبيئية والحضارية التي هددت الافراد بشكل مباشر، تزامنت مع تفجر النزاعات الداخلية والصراعات اللامتماثلة التي تزامنت مع ثورة الذكاء الاصطناعي وتقنيات النانو التي قربت بين الافراد والجماعات والوحدات الدولية وهددت المنظومة القيمية للمجتمعات الإنسانية،فضلا عن

ظهور تحديات جديده هددت الوجود الانساني ككل لا تستطع الدول مواجهتها بشكل منفرد مع التأكل النسبي لحدود الدولة القومية في ظل تنامي ثورة المعلومات والاتصالات.وعليه يوصي الباحث بجملة من التوصيات لضمان الامن الانساني تتمثل بما يأتي :-

التوصيات :-

1. الاهتمام بالنظم والمؤسسات التعليمية ماديا ومعنويا وبما يسهم في الارتقاء بالوعي الأمني للإفراد، وتعزيز الامن الفكري ويحول دون اختراق المجتمع وضمان الامن والاستقرار المجتمعي.
2. ترصين الأداء المؤسساتي للدولة وتفعيل قوانين ناظمة لعلاقات الافراد فيما بينهم وبينهم وبين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
3. معالجه اهم مشكلة في النظم السياسية تتمثل بالمشاركة في اتخاذ القرار وصنعه وتوزيع الثروات على نحو عادل ويضمن تحقيق التنمية المستدامة.
4. تفعيل أدوار وكالات التنشئة الاجتماعية التي تبتدأ بالأسرة والمدرسة وصولا الى الجامعات ودور العبادة، وبما يرصن أدائها في مواجهة التحديات التي تخترق المجتمع مثل التنظيمات الإرهابية وشبكات الجرائم المنظمة التي تنشط في تجارة المخدرات والبشر.
5. اعتماد وسائل منهجية للتخطيط والمراقبة والتقييم وتحسين أداء مؤسسات الرعاية الصحية ومتخصصي الرعاية الصحية وأنظمة الرعاية الصحية لتحقيق الأهداف استراتيجية الامن الصحي وتقديم رعاية عالية الجودة وتحسين نتائج المرضى.
6. ضبط الخطاب الإعلامي الذي يحترم الهويات الفرعية لتكون رافدا للهوية الام للحيلولة دون اثاره النزاعات الداخلية التي من شأنها تهديد التماسك المجتمعي.
7. تفعيل اليات ردع سبرانية للحيلولة دون اختراق المنظومة القيمية والفكرية للأفراد والمجتمع.

Abstract

Strategies of International Cooperation to Ensure Humanitarian Security in Post-Corona Era

By Donia Gawad Matlak

Although security is an intrinsic value for individuals and nations with its roots are in the core of international relations and organizations, the definition of security, however, has not been agreed upon by researchers and academics. This is due to the differing visions and intellectual schools that defined security, with each focusing on a certain level. These levels begin with the security of the individual, society, the state, and international security. In the early-twenty-first century, the end of the cold war, and the aftermath of the September attacks, the world order saw rapid radical multi-conceptual developments. These developments developed in response to the political, economic, and technological variables on the world theatre. The very concept of these developments is humanitarian security, which, in its simplest sense, benefits man's freedom from fear, deprivation, and sudden economic and political changes. These sudden changes may deprive human beings of their natural rights to survive, live safely, and meet their basic needs. Hence, the absence of emancipation factors has resulted in a violation of people's fundamental rights and freedoms.

This paper, accordingly, aims at defining humanitarian security that overlaps with such approaches as social security, human development, human rights, national security, and other ideological concepts. The difficulty of agreeing on the definition and identification of humanitarian security has prevented it from agreeing on multilateral cooperation strategies to ensure it, despite its multiple challenges in the light of the growing prospects for economic and political globalization. In the same vein, digital transformation has also had several consequences on time, location, means, and methods of personal, social, and international communication. Such transformation coincided with the decline of natural resources, the depletion of fresh waters, and the impact of economic transport chains due to coronavirus-caused conflicts. These developments meant overlapping traditional military and economic challenges with non-traditional ones including epidemics, viruses, climate change, cyber attacks, artificial intelligence, poverty, terrorism, and organized crime.

Therefore, these society-threatening challenges require a clear understanding of the

contents of humanitarian security to anchor cross-border cooperation strategies. Similarly, the coronavirus pandemic has been challenging to both individuals and governments as action required collaboration and transnational cooperation.

Drawing on these premises, this paper defines humanitarian security in view of ideological and strategic backgrounds, distinguishes it from mainstream concepts, and introduces multilateral, international cooperation strategies to underscore it as a global challenge. Additionally, to improve individuals' living standards, this paper recommends a due attention to ensure individuals' natural rights to survival, meeting their basic needs, and investing the natural wealth of their states under rational governance so as to guarantee people's political, economic, and social rights. The paper, also, calls for innovative strategies that safeguard countries' external interests and resolve international disagreements through UN-approved peaceful settlements.

Keywords:−Humanitarian security, International cooperation, World order, Environmental challenges, Wise-minded ruling, poverty.

الهوامش

(*) يشير مصطلح مدرسة كوبنهاغن الى برنامج بحثي في الدراسات الأمنية يضم عددا من الباحثين في معهد كوبنهاغن في الدنمارك تأسس عام 1985، ثم تم دمج مع المعهد الدنماركي الدولي عام 2003 ليعني بالدراسات الأمنية واستراتيجيات بناء السلام للمزيد ينظر الى(الزيدي وسلام ، 2022، ص 16).

(**) اذ ان (% 36)من سكان العالم يعيشون في فقر وفقا لتعريف خط الفقر الدولي، على اعتبار ان خط الفقر يعني ان دخلهم أقل من(1.90)دولار للفرد في اليوم على أساس تعادل القوة ا الشرائية في عام 2011 ، وبحلول عام 2015 انخفضت هذه النسبة من (11.2 %) عام2013 الى (10%) ،حيث بلغ عدد الفقراء حوالي (736) مليونا عام 2015 منخفضا عن نحو مليارين عام.1990 ، للمزيد ينظر (حده، 2019، ص36–ص39).

المصادر والمراجع:-

أولا :- الكتب :-

1. القرآن الكريم ، سورة الحجر ، الآية 46.

2. القرآن الكريم ، سورة النحل ، الآية 112.

3. قسوم، سليم،(2018)،الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية :دراسة في تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

4. مكتب العمل الدولي ، الخلاص من الفقر، مؤتمر العمل الدولي ، الدورة 31، 2003 ، الطبعة الأولى ، ص 1،(1–115).

ثانيا :- الدوريات :-

1. أبو دوح، خالد كاظم (2022)، الامن الغذائي ،المملكة العربية السعودية ، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية ،مركز البحوث الأمنية ،أوراق السياسات الأمنية،(ص2 _ص4).
2. أبو دوح ،خالد كاظم (2022)،التهديدات الأمنية ، الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز البحوث الأمنية، أوراق السياسات الأمنية ،(ص1- ص4).
3. أحمد دردیش،(2019)،التنمية البشرية :مفهومها مؤشراتها وكيفية قياسها ،الجزائر، جامعة البليدة 2،مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، العدد 14 ، المجلد 5 ،(ص51- ص71).
4. البصراتي ،محمد نور البصراتي،(2019)،النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الاعمار في الدول العربية ،القاهرة ، كلية السياسة والاقتصاد ،مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 4، المجلد 5(ص1- ص 32)
5. الترساوي،عصام، (2021)، منظمة الصحة العالمية وجرائم كورونا والمسائل ذات الصلة،القاهرة،المجلة الجنائية القومية، العدد 3 ، المجلد 64،(ص 107- ص 129).
6. الدعجة، حسن عبد الله، (2017)، مهددات الامن الانساني ،الجزائر ، جامعة باتنا 1 ، مخبر الامن الانساني :الواقع الرهانات والافاق ، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، العدد 2 ،المجلد 2 ،(ص127- ص154).
7. الدوسري والهاجري ،عبد الله عجلان ونايف شافي عبد الله ،(2023) ،الجريمة المنظمة : أسبابها وإجراءات منعها،مصر، جامعة السادات ،كلية الحقوق ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد 3 ،المجلد 9 ،(ص1947- 1983).
8. الديربي ،عبد العال عبد الرحمن (2022)،جهود الأمم المتحدة في مجال حماية حقوق الإنسان:دراسة في التجارب والخبرات ،مصر،جامعة بني سويف ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 15 ،المجلد 16،(ص237- ص 287).
9. الرفاعي،محمد سليمان حسن ،(2019)،الحكم الرشيد في الأردن :الواقع والتطلعات،جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، المجلة العربية للإدارة ، العدد 3، المجلد 39،(ص37- ص52).
10. الزغبي، اكرم مصطفى(2023)، ذاتية الإعلان العالمي لحقوق الانسان ،مصر، جامعة طنطا، ، مجلة روح القوانين ، العدد 103، المجلد 35،(ص456- ص700).
11. الزيدي وسلام، رشيد عمارة ياس وهيمن رؤوف،(2022)،الامن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاغن ، العراق، جامعة السليمانية،كلية العلوم السياسية،مجلة الدراسات السياسية والأمنية،العدد 2، المجلد 5،(ص11-ص 34).
12. السفياني، إبراهيم بن علي بن محمد ،(2020) ،الامن الغذائي في ظل جائحة كورنا :دراسة فقهية ، المملكة العربية السعودية ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد 83 ،(ص 1357- ص135).
13. السيد،طه محمد(2023)،مفهوم الامن القومي، القاهرة، اكاديمية ناصر للدراسات العسكرية،مجلة ناصر للدراسات العسكرية ،العدد 1،(ص128- ص129).
14. الصباغ ،كريم محمد رجب ،(2023) ،التعاون الدولي للحد من ظاهرة التغييرات المناخية، جمهورية مصر العربية ، جامعة مدينة السادات، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 4 ،المجلد 9،(ص1223- ص1082).
15. العبدلي، وليد (2022)،الامن الاقتصادي والامن التكنلوجي : مدخل نظري للمحددات والمرتكزات ،الجزائر، جامعه العربي بن مهيدي ام البواقي ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 2،المجلد 11،(ص354- ص 365).

16. العنزي، عيسى سالم عضيمان(2020)، دور مجلس حقوق الانسان في حماية حقوق الانسان ، جامعة القاهرة ،كلية الحقوق فرع الخرطوم، المجلة القانونية ،العدد 7، المجلد 8 ،(ص 2449– ص 2472).

17. الفهد، الحميدي محمد عساف (2023)،الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان في ظل جائحة، القاهرة ، جامعة الازهر، العدد 14، (ص1955– ص 2004).

18. الغنام ،محمد حامد،(،2022) دور المجتمع الدولي والوطني في مكافحة وباء كورونا ومتحوراته، جمهورية مصر العربية ، جامعة بدر بالقاهرة ، مجلة القانون والدراسات الاجتماعية ، العدد 1، المجلد 1،(ص 45—ص 76).

19. القزي ،انيس القزي(2023) ،مقومات الامن الاقتصادي والوسائل الاجتماعية الكفيلة بتحقيقه: دراسة مقاصدية ، قطر ، مجلة بيت المشورة ، العدد 20، (ص 91– ص 135).

20. القصاص،مهدي محمد ،(2023)، الحروب الحديثة واثرها على امن المجتمعات ،العراق ، جامعة الكوفة ، مجلة دراسات الكوفة ، العدد سبعون،(ص1– ص46).

21. المشهداني، اكرم عبد الرزاق(2020)، الامن الشامل في مواجهة الازمات والكوارث: جائحة كورونا نموذجا، المملكة العربية السعودية، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، المجلة العربية للدراسات الأمنية ،العدد 36، المجلد 2 36 ،(ص 235– ص248).

22. اوزروال، يوسف،(2016)،الامن الانساني:دراسة نظرية:الجذو،المفهوم الابعاد والمخاطر،الجزائر،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم،مجلة الحوار الثقافي،العدد 2،المجلد 5 ،(ص1– ص13).

23. بشينة،فاتن علي،(2024)، الجهود الوطنية والدولية لمواجهة ازمة تغيير المناخ: أثر الجهود الدولية المناخية على فعالية السياسة العامة الوطنية، مصر،جامعة مدينة السادات، كلية الحقوق ،مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، العدد1 ، المجلد 10،(ص 2091– 2121).

24. بن يزة، يوسف (2018)،محددات ومهددات الامن الغذائي في المنطقة العربية،الجزائر،جامعة باتنه 1، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية،العدد 1، المجلد 19،(ص 13– ص28).

25. بوجردة،الياسين (2007)،واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي،الجزائر ، جامعة جيجل ، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولجية ، العدد 1، المجلد 2 ،(ص249–ص 273).

26. بوسعدية وصبرينه ، وهيب وحمود (2017)،الامن الثقافي :دراسة في المفهوم والمهددات ، الجزائر، جامعة باتنه 1–الحاج لخضر،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد 2، المجلد 4 ،(ص 376– ص 390).

27. ثجيل،عادل عبد الحمزة،(2016)، الامن القومي والامن الإنساني:دراسة في المفاهيم، جامعة بغداد،مجلة العلوم السياسية ، العدد51،(ص 325– ص355).

28. ثجيل وكاطع،عباس شاتي ثجيل وسناء كاظم (2022)، الطروحات الفكرية الأمنية لمدرستي ويلز وباريس ، العراق ، جامعة بغداد،مجلة العلوم السياسية ، العدد الرابع 64، (ص117– ص140).

29. جاسم، امل جمهور ،(2017) ،التعاون الدولي لحماية البيئة من التلوث،العراق، الجامعة المستنصرية، كلية الحقوق، العدد 31،المجلد 15،(ص1– ص11).

30. جبر ،وليد عبد،(2009)،الامن الانساني والتنمية البشرية المستدامة :العراق انموذجا،العراق، جامعة واسط ،مجلة كلية التربية،العدد 6،(ص189– ص209).

31. جميلة ،علاق(2016)، الامن المجتمعي :مقاربة في المفهوم والعناصر، الجزائر ، جامعة عاشور الجلفه ، مجلة البحوث السياسية والادارية ، المجلد 6 ، العدد 1،(ص102- ص119).
32. حدة، اوضايفية (2019)، ، جامعة 20 أوت 1955،:سكيكدة، مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة ، العدد 3 المجلد 4،(ص34- ص49).
33. حمشي،محمد،(2018)، مدخل الى المدارس الاوربية في الدراسات الأمنية النقدية ، الجزائر، جامعة باتنه 1، الحاج لخضر 1، مخبر الامن الانساني الواقع الرهانات الآفاق، المجلة الجزائرية للأمن الانساني، العدد 2، المجلد 3 ، (ص336- ص380).
34. حمشي محمد،(2018)، مدرسة باريس للدراسات الأمنية :واشكالية مستوى التحليل في العلاقات الدولية ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ،العدد 212، المجلد 54،(ص174- ص184).
35. حمودي،محمد ،(2018)،الجريمة المنظمة العابرة للحدود واليات مواجهتها ،الجزائر ، المركز الجامعي لغليزان، مجلة القانون، العدد 4 ، المجلد 7 ، (ص 72-ص96).
36. دراجي، هشام،(2022)،المدارس النقدية للأمن في العلاقات الدولية: المفاهيم والمقاربات، الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،مجلة الناقد للدراسات السياسية ، العدد 2، المجلد 6 ،(ص107- ص122).
37. رجب، ريهام سيد كامل (2023)، تطور مفهوم الأمن الإنساني وانعكاسه على مجلس الأمن الدولي، مصر، جامعة الإسكندرية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 15، المجلد 8 ، 2023، (ص535- ص 582).
38. زكي، اشرف صابر،(2022)،قمة المناخ من جلاسكو الى شرم الشيخ :مؤتمر الأطراف المعروف ب 18-6 (COP27) ، القاهرة ، دورية الأرصاد الجوية ، العدد 66، المجلد 66،(ص 5- ص 19).
39. سعود، يحيى ياسين، الحرب السيبرانية في ضوء قواعد القانون الدولي الانساني، مصر ، جامعة القاهرة ، كلية الحقوق فرع الخرطوم ، المجلة القانونية ، العدد 4، المجلد 4،(ص80- ص108).
40. سلمان،مصطفى عثمان،(2020)،الامن الإنساني في ظل تداعيات الحرب على الإرهاب : العراق أنموذجا بعد عام 2003 ، العراق ، جامعة الموصل ،مجلة دراسات إقليمية ، العدد 46 ، مجلد 14،(ص 153- ص 184).
41. شرايطية وفتيسي ،سميرة وفوزية ،(2022)،الامن الثقافي في زمن الرقمنة، الجزائر، جامعة قالمة ،المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، العدد 1 ،المجلد 11،(ص 306- ص316).
42. صبحي، أنس أكرم محمد،(2020)،الامن الانساني وأثره في الامن الوطني، العراق ، الكوفة، معهد العلمين للدراسات العليا، العدد 2 ، 2020، (ص137- ص173).
43. صفاء وعبد الكريم ،نصيب وتافرونت،(2023)،تداعيات جائحة كورونا على تنامي نشاط الجريمة المنظمة ودور نظام تسليم المجرمين في مكافحتها ، الجزائر ،جامعة عباس لغرور خنشلة ، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، العدد 2 ،المجلد 10،(ص939- ص957).
44. عبد الجليل ،مفتاح عبد،(2015)، التعاون الدولي في مجال حماية البيئة ،الجزائر ، جامعة محمد خيضر بسيكره ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،مجلة الاجتهاد القضائي ،العدد 12، المجلد 8 ، ص 257،(ص 7- ص21).

45. عبد القادر، فاطمة سيد عبد ،(2024) ،تحديات الامن الصحي وأثارها الاقتصادية التنموية بالتطبيق علي جائحة (كورونا)،جمهورية مصر العربية،جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،المجلة العربية للتنمية ، العدد 4،المجلد 44، (ص295- ص312).

46. عبد الله ،سماح،(2016)،مفهوم الامن الانساني،القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية،العدد 3، المجلد 53، (ص151- ص157).

47. علي،عادل عنتر، (2022)،نظريات الأمننة في العلاقات الدولية:من مدرسة كوبنهاغن نحو نظرية اتصالية مقترحة لدراسة الامننة،مصر،جامعة بني سويف،كلية السياسة والاقتصاد،مجلة السياسة والاقتصاد، العدد 14 عشر،المجلد 15،(ص 566- ص 597).

48. عمران، وفاء ،(2023)، الامن الثقافي كدعامه أساسية لبناء المجتمعات الإنسانية : قراءه في الامن الهوياتي العربي ، الجزائر ، جامعه لوينسي علي – البليدة 2، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 2 ،المجلد 12، (ص 85- ص95).

49. فاطمة الزهراء كواتي،(2022)،التعاون الدولي ورهان جائحة كورونا، الجزائر، جامعة لوينسي علي –البليدة 2،مجلة دائرة البحوث والدراسات القانونية والسياسية ،العدد 1،المجلد 6 ،(ص 348- ص372).

50. فرغلي، محمد علام ،(2015)، العنف الرقمي :احدث صيحات الحروب الجديدة ،مجلة الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، العدد 59،(1- ص28).

51. فريدة،حموم،(2018)،الامن الانساني ومبدأ عالمية حقوق، الجزائر،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة،مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 1، المجلد 3،(ص35- ص 55).

52. فؤاد،هند،(2016)، الامن الانساني:المفهوم والعلاقات والابعاد ،القاهرة، المركز القومي للبحوث القومية والجنائية المجلة الاجتماعية القومية، العدد 2،المجلد 63،(ص1- ص35).

53. قدوم،عبير ربحي ،(2018) ، مهددات الامن الاقتصادي:العملات الرقمية، مجلة الشريعة والقانون ، العدد 34، المجلد 34،(ص469- 514).

54. كواشي،عتيقة،(2023)،مفهوم الامن المجتمعي على ضوء المقاربات النظرية ، الجزائر ،جامعة باتنه 1، ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 2، المجلد 12، 2023،(ص52- ص62).

55. لطالي،مراد (2017)،الامن الانساني ضمانه أساسية لامن الدولة،الجزائر، جامعة محمد بوضياف /المسيلة ، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 2 ، العدد 3، (ص160 – ص 187).

56. محمود وشريف، أنور محمد فرج و ئاريان رشيد(2015)،مساهمات مدرسة فرانكفورت في العلاقات الدولية ، العراق ، جامعة كركوك ،كلية القانون والعلوم السياسية،مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية،العدد 14 ،(ص534- ص 568).

57. مشاور، سعد الدين ،(2018)،تطور مفهوم الهجرة من ظاهرة سوسيو اقتصادية الى ظاهرة امنية : قراءة في تحول المفهوم الجزائر ، جامعة احمد دراية : ادرار ،مخبر الدراسات الافريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية ، مجلة الحوار الفكري ، العدد15، المجلد 13، (ص191- ص228).

58. مصطفى،انجي احمد عبد الغني،(2021)، اثر السياسات الدولية على إدارة منظمة الصحة العالمية لازمة كورونا ، جامعة الإسكندرية ، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، العدد 12 ، المجلد 6،(ص305- 332).

59. مصطفى ،مروه خليل محمد،(2018)،مشكل الفاعل – البنية في النظرية النقدية ، مصر ، جامعة الإسكندرية ، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية ، المجلة العلمية للدراسات الاقتصادية والسياسية، العدد 5 ،المجلد 3،(ص87- ص 118).

60. مصطفى ،ونوغي (2013)،النظرية النقدية التواصلية ومنطق بناء الامن الديمقراطي،الجزائر،جامعة باتنه / الحاج لخصر،مخبر الامن في منطقة المتوسط: إشكالية وحدة وتعدد المضامين،المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، العدد 2، المجلد 3 ، (ص 59- ص77).

61. مطلك،دنيا جواد، (2022)،الأداء الاستراتيجي العراقي في تحقيق التنمية المستدامة بعد عام 2005:التحديات واستراتيجيات المواجهة، العراق، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ،مجلة الدراسات الدولية ، العدد 91 ، (ص126- ص176).

62. مطلك، دنيا جواد ،(2014)،الامن المجتمعي العراقي بعد عام 2003 :التحديات واستراتيجيات المواجهة ، العراق ، الجامعة المستنصرية ، المجلة السياسية والدولية ، العدد 57 ،(ص23 -ص60).

63. مؤنس، اشرف ،(2023) ،المخاطر والتحديات العالمية واثرها على الامن الغذائي في مصر ، جامعة عين شمس،مجلة الامن القومي والاستراتيجية ، العدد 1،المجلد 1،(ص 31- 39).

64. نسرين والاء الرحمن ،سالم و بن مساهل،(2020)،انعكاسات المهددات الراهنة للأمن الإنساني على الدول المغاربية : دراسة في تداعيات التهديد الوبائي كورونا، الجزائر،جامعة المسيلة، ، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية ، العدد 11 ،المجلد 3، العدد الحادي عشر،(ص123- ص 134).

65. يوسف ، خولة محي الدين (2012)،الامن الانساني وابعاده في القانون الدولي العام ،دمشق ، جامعة دمشق ، كلية الحقوق، قسم القانون الدولي ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2، المجلد 28،(ص523- ص550).

ثالثا :- رسائل الماجستير واطاريح الدكتوراه :-

1. امينة دير،اثر التهديدات البيئية على واقع الامن الانساني في افريقيا:دراسة حالة دول القرن الافريقي ،الجزائر ، جامعة محمد لخيضر:بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير، 2013.

2. بن عزوز هبة ،الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط وتداعياتها على اوربا 2011- 2020،الجزائر، جامعة احمد بوقرة :بومرداس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير 2021.

3. حموم فريدة ،الامن الإنساني:مدخل جديد في الدراسات الأمنية، الجزائر،جامعة الجزائر،كلية العلوم السياسية والاعلام ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير ،2004.

4. سامي صالح الكعبي،مفهوم الامن القومي للدولة في ظل العولمة: دول النظام الإقليمي العربي أنموذجا (1991-2013) ،الأردن ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، قسم العلوم السياسية ، رسالة ماجستير2014.

5. نبراس عارف عبد الامير، مبدأ الحيطة والحذر في القانون الدولي للبيئة، الأردن ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق ، قسم القانون العام ، رسالة ماجستير ،2014

6. عيمور فيروز ،النزاعات الداخلية ودورها على إعادة صياغة مفهوم الامن القومي : دراسة حالة السودان ، الجزائر ،جامعة الجزائر(3)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية،أطروحة دكتواره ، 2018.

7. كاظم عطية الشمري، مدى اختصاص مجلس الامن في النظر لانتهاكات حقوق الانسان،العراق،جامعة النهرين، كلية الحقوق رسالة ماجستير ، 2013.

8. مويلحي عبد الحق وطالب احمد ،التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة ،الجزائر ، جامعة زيان عاشور :الجلفة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجستير ،2020.

رابعا :- الروابط الالكترونية :-

1. احمد قنديل ،الاتفاقيات العالمية لمواجهة التغيير المناخي وحدود فعاليتها، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ،2022/1/19 ، شبكة المعلومات الدولية :- https://acpss.ahram.org.eg/News/17641.aspx.

2. الأمم المتحدة ، شبكة المعلومات الدولية:- https://www.un.org/counterterrorism/ar/un-global-counter-terrorism-strategy.

3. الأمم المتحدة ، شبكة المعلومات الدولية:- https://news.un.org/ar/story/2020/08/1060292.

4. الجيش اللبناني، الإرهاب والجهود الدولية والإقليمية لمواجهته ، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 91 ،2015، شبكة المعلومات الدولية:-
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%81%D8%AD%D8%AA%D9%87.

5. اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،الرابط الالكتروني :- https://www.icrc.org/ar/icrc-websites.

6. الموسوعة السياسية، الامن القومي، الموسوعة السياسة، شبكة المعلومات الدولية:-
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A.

7. الموسوعة السياسية، مدرسة باريس، شبكة املعلومات الدولية
https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D8%A9%20%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3%20%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A%D8%A9.

8. جاسم محمد، مكافحة الإرهاب: أهمية وكيفية التعاون الدولي، برلين ، المركز الأوربي لدراسة ومكافحة الإرهاب والاستخبارات ،شبكة المعلومات الدولية:- https://www.europarabct.com/?p=93400.

9. حسين باسم عبد الأمير ،تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدراسات الأمنية المعاصرة ، العراق، جامعة كربلاء ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 2020، شبكة المعلومات الدولية:-
https://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/blog/2020/05/02/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%AB%D8%B1%D9%87-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7/..

10. حسين عبد المطلب الاسرج، الامن الاقتصادي للإنسان العربي : الواقع والآفاق، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية لندن، دراسات ،2010، ص 2،شبكة المعلومات الدولية:- http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-29-12-10-1.htm..

11. حفيظة مكي، دراسة في الأبعاد والمستويات.. النظريات النقدية الجديدة المفسرة للأمن،جمهورية مصر العربية،المركز العربي للبحوث والدراسات، شبكة المعلومات الدولية :-. http://www.acrseg.org/41405.

12. رالف اوسا، ركائز الامن الاقتصادي ، صندوق النقد الدولي ،مجلة التمويل والتنمية، شبكة المعلومات الدولية :-
https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2023/06/pillar-of-economic-security-ralph-ossa.

13. رولان متعب ،تحديات الهجرة غير الشرعية على اوربا وابعادها،لبنان ، مجلة الدفاع الوطني ، العدد 98، 2016، شبكة المعلومات الدولية :-
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%91%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D9%87%D8%A7.

14. شبكة الجزيرة الإعلامية ،مجلس حقوق الإنسان الأممي.. علق عضوية روسيا وأميركا انسحبت منه مرتين، شبكة المعلومات الدولية:-
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2010/12/5/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.

15. قناه الجزيرة ، مجلس الامن القومي الأمريكي ، شبكة المعلومات الدولية:-
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2015/6/30/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A..

16. محمود مدحت مختار عبد الحميد ، الأبعاد الأمنية الحديثة والأمن القومي للدول :دراسة حالة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس دونالد ترامب 2017،برلين ، المركز العربي الديمقراطي، شبكة المعلومات الدولية :-
https://democraticac.de/?p=68983. .

17. مكتب المفوض السامي لحقوق الانسان ،المبادئ التوجيهية المتعلقة بحقوق الانسان والفقر المدقع ، الأمم المتحدة ، ص2، شبكة المعلومات الدولية. :-
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Publications/OHCHR_ExtremePovertyandHumanRights_AR.pdf.